الأمم المتحدة

A/63/PV.31

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة **٣١**

الاثنين، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان ..... (نيكاراغوا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٨٠ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام (A/63/276)

مشروع القرار (A/63/L.6)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدعو الآن السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ليعرض تقرير الوكالة لعام ٢٠٠٧، الذي أحيل إلى الجمعية العامة بموجب مذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/63/276.

السيد البرادعي (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (تكلم بالإنكليزية): نجتمع في وقت يتسم بالقلق وعدم الأمان المتزايدين في العالم. إذ تؤثر الأزمة المالية العالمية على البلدان الغنية والفقيرة على السواء، ولكن أفقر الفقراء – من يسمون ببليون الحضيض – معرضون للخطر بشكل خاص. ولم ينخفض مستوى القلق بشأن انتشار الأسلحة النووية وإمكانية حصول المجموعات المتطرفة على مواد نووية أو مشعة في الاثني عشر شهراً الماضية منذ آخر مرة خاطبت فيها الجمعية العامة.

إن عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو في صلب التنمية والأمن. وفي ذلك الصدد، سأقدم للجمعية آخر التطورات عن عمل الوكالة خلال السنة الماضية وسألقي الضوء على بعض التحديات التي تجب مواجهتها.

يُنظر بعض الأحيان إلى عمل الوكالة في مجال التعاون التقني – عن خطأ – كعمل إضافي لعملنا الحقيقي في مجال الأمن والسلامة وعدم الانتشار النووي. وذلك لسوء الحظ. فلا ينبغي للتعاون التقني أن يُنظر إليه كجزء من توازن سياسي بين التنمية والأنشطة الأخرى للوكالة. إن دورنا كوكالة إنمائية مهم كأي عمل آخر نقوم به. ومن أجل ذلك الهدف، فقد أقمنا شراكات فعالة مع وكالات مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وبفضل تلك الشراكات، يتلقى الآلاف من البشر من مرضى السرطان العلاج بالأشعة، ويزرعون محاصيل غذائية ذات مردود أعلى ويحصلون على مياه شرب نظيفة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

08-56884 (A)

وفي السنة الماضية، دفع الارتفاع في الأسعار العالمية للأغذية الملايين من البشر نحو المزيد من الفقر والجوع. ويزيد ذلك بوضوح من أهمية العمل الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز الإمدادات الغذائية ومكافحة الآفات وأمراض الحيوانات. وفي بعض المجالات، يكون الدور الذي تضطلع به الوكالة دوراً فريداً. فعلى سبيل المثال، لا يمكن استخدام أفضل تكنولوجيا رسم خرائط الموارد المائية بدون الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأن ذلك يتطلب استخدام تكنولوجيات نووية.

وقد بيَّن تقرير صدر مؤخراً عن البنك الدولي أن حوالي ١,٤ بليون نسمة في العالم النامي يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار يومياً. وقد تضاعف تقريبا عدد الفقراء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منذ عام ١٩٨١ إلى حوالي ٣٨٠ مليون نسمة. وتقع على المجتمع الدولي مسؤولية ضمان عدم حرمان هؤلاء الناس وأمثالهم من التكنولوجيات التي تسارع بالتنمية الاقتصادية وتساعد على ضمان تلبية احتياجاتهم الأساسية.

تُعد الطاقة القوة المحركة للتنمية. ويتطلب تنفيذ كل جانب من جوانب التنمية تقريبا الوصول بشكل يعول عليه إلى خدمات الطاقة الحديثة. ويظل عدم التوازن في مصادر الطاقة العالمية خطيرا. فتستهلك البلدان المتقدمة النمو التي تتألف منها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من الكهرباء في المتوسط ٨ ٦٠٠ كيلو واط للفرد في الساعة كل سنة – أي ما يقرب من ١٧٠ مرة مما يستهلك في أفريقيا. ولذلك من المفهوم أن بلدانا نامية كثيرة ينبغي أن تنظر إلى الطاقة النووية بوصفها مصدرا رئيسيا للطاقة التي تحتاج إليها لانتشال شعوبها من الفقر.

إن الطاقة النووية تشهد شكلاً من أشكال النهضة. وذلك تطور رائع. فقبل ١٠ سنوات، توقفت الطاقة النووية عن النمو في البلدان المتقدمة النمو، واتسم مستقبلها على مستوى العالم بعدم اليقين حيث سيطر الخوف بشأن سلامتها. والآن يُنظر إليها بوصفها جزءا من الحل المطلوب للارتفاع الشديد في الطلب العالمي على الطاقة، وعدم التأكد من توفر موارد الطاقة، والقلق إزاء تغيّر المناخ. وفي السنتين الماضيتين، أعربت حوالي ٥٠ دولة من الدول الأعضاء عن اهتمامها بالنظر في إمكانية إدخال الطاقة النووية وطلبت الدعم من الوكالة. ويستعد ١٢ بلداً من تلك البلدان بنشاط لإدخال الطاقة النووية. ويزداد بقوة الطلب على المساعدة من قبل البلدان النامية، على وجه الخصوص.

يوجد الآن ٤٣٩ مفاعلا للطاقة النووية تعمل في ٣٠ بلدا، ويصل عدد المحطات الجديدة تحت الإنشاء إلى ٣٦ محطة. وتقدم الوكالة الدولية للطاقة الذرية المشورة إلى البلدان التي تفكّر في إدخال الطاقة النووية، فتساعدها على تحديد خياراتها وأفضل مزيج للطاقة يصلح لها. ولكفالة استخدام المستعملين الجدد للطاقة النووية بكفاءة وسلامة وأمان وبأدنى حد ممكن من مخاطر الانتشار، فإننا نحثهم على ضرورة التخطيط السليم، وبناء الموارد البشرية والهياكل الأساسية، وإنشاء جهات تنظيمية مستقلة وفعالة، والتمسك بالصكوك الدولية الخاصة بالسلامة والأمان وعدم الانتشار. كما نوفر المشورة في صياغة تشريعات وطنية للطاقة النووية، وندرب القائمين على التنظيم والتشغيل.

وفوق كل شيء، نؤكد أن المسؤولية الأساسية عن ضمان السلامة والأمان تقع على عاتق البلدان المعنية. ومع ذلك، نعمل أيضاً على توعية الشركات والبلدان التي تقدم المعدات والخبرة بالمسؤولية الملقاة على عاتقها، وذلك لأن الفشل في تحقيق السلامة أو الأمان قد يترتب عليه عواقب تتعدى بكثير الحدود الوطنية، وكما تبين في حادث تشرنوبيل. ويقع على المتلقين والموردين للتكنولوجيا النووية على السواء واجب توخي الحذر تجاه العالم أجمع.

وعموما فإن السلامة هي الآن أفضل عما كانت عليه قبل ١٠ سنوات، ولكن ما زالت هناك أوجه ضعف. إننا لا نستطيع أن نتساهل في مسألة السلامة. فوقوع حادث نووي واحد في أي مكان في العالم قد يقضي على مستقبل الطاقة النووية في كل مكان، ولذلك فإنه من مصلحتنا جميعا أن نضمن التمسك بأعلى معايير السلامة في كل مكان.

وأحد الآثار المترتبة على قيام نهضة نووية هو انتشار المواد النووية في الكثير من البلدان. وبطبيعة الحال يزيد ذلك من خطر احتمال تحويل المواد النووية إلى إنتاج الأسلحة النووية. ومن الجدير بالذكر أن البلدان التي تستطيع تخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم تصبح دولا قادرة على إنتاج الأسلحة النووية بحكم الأمر الواقع. وذلك يعني أنها تكون قادرة على صنع الأسلحة النووية في وقت قصير جدا إذا خرجت من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو تمكنت من إنتاجها في الخفاء. ويشكّل ذلك بجلاء هامشا ضيقا جدا للأمن. فقد لا تكون لدى تلك البلدان النية الحقيقية اليوم التفكير في صنع الأسلحة النووية على الإطلاق، ولكن يمكن لذلك أن يتغير في وقت قصير إذا تغير مفهومها للأخطار التي يتعرض لها أمنها الوطني. وكما نعلم، فإن مفاهيم الأمن يمكن أن تتغير بسرعة كبيرة.

ولذلك، من الضروري أن نفكّر بجدية في شكل ما من أشكال الرقابة المتعددة الجنسيات على دورة الوقود. وينبغي أن يتم توفير الضمانة بأن أي بلد يريد إدخال الطاقة النووية، ويمتثل لالتزامات الضمانات الخاصة بها، يتوفر له الوصول المضمون إلى إمدادات الوقود النووي التي لن تنقطع لأسباب سياسية. وقد قدمت ذلك الاقتراح لأول مرة قبل خمس سنوات. وقُدمت عدة أفكار منذ ذلك الحين بشأن وضع إطار جديد متعدد الأطراف لدورة الوقود النووي. ومن الواضح أنه يمكن تنفيذ ذلك، بسبل مختلفة، ولكنني أعتقد أن أي إطار كهذا يجب أن يكون عالميا وغير تمييزي.

وفي رأيي أن السيناريو المثالي سيكون البدء بإنشاء مصرف للوقود النووي تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ثم ينبغي أن نتفق على أنه يتعين وضع جميع أنشطة التخصيب وإعادة التجهيز الجديدة تحت الرقابة المتعددة الأطراف بشكل حصري. وفي نهاية المطاف، ينبغي أيضا تحويل كل المرافق الموجودة من الرقابة الوطنية إلى الرقابة المتعددة الأطراف. وتلك هي خطة جسورة، ومن الواضح أنها لن تتم بين عشية وضحاها، ولكن التدابير الجريئة، بما فيها مراقبة انتشار التكنولوجيا النووية الحساسة، هي أمر حيوي إذا كنا نريد أن نوقف انتشار الأسلحة النووية وننجح في القضاء عليها جميعا. ومع ذلك، يجب أن نكون على يقين من أن أي آلية تنطوي على عدم المساواة أو التبعية لن تنجح أبداً.

ولا تزال إمكانية حصول الإرهابيين على المواد النووية أو غيرها من المواد المشعة تشكل تهديدا جسيما. ولا يزال عدد الحوادث التي تُبلغ بها الوكالة والتي تنطوي على سرقة أو فقدان مواد نووية أو مشعة عدداً مرتفعاً بصورة مزعجة – فهو اقترب من ٢٥٠ حالة في السنة المنتهية في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وحدها. ومما يثير الانزعاج بالمثل أن معظم تلك المواد لم تتم استعادتها فيما بعد. وفي بعض الأحيان، يُعثر على مواد لم يكن قد أبلغ عن فقدها. وتساعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية البلدان على تحسين مراقبة حدودها، وتقوية الحماية المادية للمواد النووية والمصادر المشعّة، وتعزيز الأمان النووي في المناسبات العامة الرئيسية، مثل دورة الألعاب الأوليمبية التي عقدت في بيجين هذا الصيف.

ويتطلب التحقق النووي الفعّال توفر أربعة عناصر أساسية، وهي وجود سلطة قانونية مناسبة، وتوفر أحدث أساليب التكنولوجيا، والحصول في الوقت المناسب على جميع المعلومات ذات الصلة، وتوفر الموارد البشرية والمالية الكافية.

وبالرغم من إحراز بعض التقدم، لا نزال نعاني من أوجه القصور في كل هذه المجالات الأربعة. فيما يتعلق بالسلطة القانونية، فقد مر أكثر من ١٠ سنوات على اعتماد البروتوكول الإضافي النموذجي من قبل مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن بين ١٦٣ دولة لديها اتفاقات ضمانات، ليس هناك الآن سوى ٨٨ دولة لديها بروتوكولات إضافية نافذة – ليس أكثر من النصف بكثير.

ومما يثير القلق أيضا أن ٣٠ دولة طرفاً في معاهدة عدم الانتشار النووي لم تطبِّق حتى اتفاقات ضماناتها الشاملة مع الوكالة. وكما قلت تكراراً، لا يمكن للوكالة، بدون اتفاقات ضمانات، أن تقدم أية ضمانة بشأن الأنشطة النووية لأية دولة، وبدون بروتوكولات إضافية، لا يمكننا أن نقدم ضمانات موثوقاً بها بشأن غياب المواد والأنشطة النووية غير المعلَنة.

وفي ما يتعلق بالجانب التكنولوجي من عملنا، على سبيل المثال لا الحصر، نظل مرغمين على الاعتماد في التحقق من عملنا على الصور المرسلة من السواتل وتحليل العينات البيئية التي تقدمها الدول الأعضاء. وإننا نحتاج بوضوح، إلى حد أدنى من القدرة المستقلة لضمان مصداقيتنا.

في وقت سابق من هذا الشهر، منعت سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لفترة قصيرة، الوصول إلى منشآت يونغبيون النووية، عن مفتشينا الذين كانوا يرصدون ويتحققون من إغلاق تلك المنشآت. ثم استُعيد الوصول إليها لاحقاً، بعد اتفاق بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حول بروتوكول تحقق. ومن الطبيعي أنني لا أزال آمل بإيجاد الظروف المواتية لعودة كوريا إلى معاهدة عدم الانتشار النووي قريبا، ولاستئناف الضمانات الشاملة من جانب الوكالة.

تولّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سالغيرو (البرتغال).

مضت ست سنوات على بدء الوكالة العمل على توضيح برنامج إيران النووي. وقد أُحرز تقدم ملموس في إطار خطة عمل متفق عليها مع إيران، لتوضيح المسائل المعلَّقة، بما فيها، بصورة هامة، طبيعة أنشطة التخصيب الإيرانية. وقد استطاعت الوكالة مواصلة التحقق من عدم تحويل المواد النووية المعلَنة في إيران.

لكنني آسف لأننا عجزنا حتى الآن عن تحقيق الوضوح الكامل بشأن غياب المواد والأنشطة النووية غير المعلَنة في إيران. ويرجع ذلك إلى كون الوكالة عاجزة عن إحراز تقدم ملموس بشأن الدراسات المزعومة والمسائل المرتبطة بها، والمتعلقة بالأبعاد العسكرية الممكنة لبرنامج إيران النووي.

أكرر إن الوكالة لا تسعى، بأي شكل من الأشكال، إلى التدخل في أنشطة إيران التقليدية أو الأنشطة العسكرية المتعلقة بالصواريخ. إن تركيزنا ينصبُّ بوضوح على المواد والأنشطة النووية. وإنني على يقين بأنه يمكن تطوير الترتيبات التي تمكِّن الوكالة من توضيح المسائل المتبقية، مع ضمان احترام حق إيران المشروع في حماية سرِّية المعلومات والأنشطة الحساسة. لذا، أحث إيران على تنفيذ جميع تدابير الشفافية المطلوبة لبناء الثقة بالطبيعة السلمية حصراً لبرنامجها النووي، في موعد مبكر. فهذا سيكون مفيداً لإيران ومفيداً لمنطقة الشرق الأوسط ومفيداً للعالم.

لقد أعربتُ غالبا عن القلق حيال افتقار الوكالة إلى السلطة القانونية الكافية، وإلى الموارد الوافية لتأدية عملها بشكل ملائم. وفي السنة الماضية، عيَّنتُ لجنة مستقلة من الشخصيات البارزة لتفحُّص عملنا وتقديم التوصيات لمستقبل الوكالة حتى عام ٢٠٢٠ وما بعده. وقد أصدرت اللجنة،

برئاسة الرئيس الأسبق للمكسيك، إرنيستو زيديّو، تقريرها في وقت سابق من هذه السنة. وتوصياتها تستثير القراءة. وسأبرز عدداً منها.

أولا، تقول اللجنة إنه ينبغي للوكالة، في عملها مع الدول المورِّدة والمانحة، أن تساعد الدول ''الوافدة حديثا'' على أن تضع موضع التنفيذ البنية الأساسية الضرورية، لإطلاق برامج للطاقة النووية بسلامة وأمن وسلام. كما ينبغي للوكالة أن تعطي الأولوية العليا لاستحداث ترتيبات لدورة وقود متعددة الأطراف تغطي كل شيء من ضمان الإمدادات من الوقود النووي إلى تصريف النفايات.

ثانيا، تقول اللجنة إن برنامج التعاون التقني، الذي يركِّز على التطبيقات النووية في الغذاء والزراعة وصحة الإنسان والموارد الطبيعية، يحتاج إلى توسيع كبير. وتمويل التعاون التقني لا يزال أقل بكثير من الاحتياجات الملحَّة للبلدان النامية.

ثالثا، للمساهمة في التصدي لخطر الإرهاب النووي، تحث اللجنة الدول الأعضاء على التفاوض حول اتفاقات ملزمة – غير طوعية، كما هي حاليا – لإيجاد معايير أمنية نووية عالمية فعالة وإعطاء الوكالة الموارد والسلطة لمساعدتها على ضمان تنفيذ تلك الاتفاقات.

رابعا، ترى اللجنة أنه ينبغي للوكالة أن تقود جهداً دوليا لإقامة شبكة أمان نووية عالمية تقوم أيضا على اتفاقات ملزمة. وينبغي للبلدان أن تخضع لاستعراضات الأقران للأمان النووي الدولي الإجباري.

خامسا، ينبغي تقوية أنشطة ضمانات الوكالة. وهذا يعني وسائل أفضل وموارد بشرية ومالية أكثر، فضلا عن سلطة قانونية أوسع. وفي ما يتعلق بالضمانات تجدر الإشارة إلى أن نزع السلاح النووي، وهو جوهر معاهدة عدم الانتشار، ظل في أسفل الأولويات فترة طويلة جدا. وكما تقول اللجنة، ''يجب على الدول أن تعيد التزامها برؤية عالم خال من الأسلحة النووية''. وتحيط اللجنة علماً بأن من الطبيعي ألا تكون الوكالة الدولية للطاقة الذرية الوكالة الرائدة لنزع السلاح النووي، لكن اللجنة تشير بحق إلى أن ''التقدم نحو نزع السلاح، أو عدمه، يؤثر تأثيراً عميقا على رسالة عدم الانتشار للوكالة الدولية للطاقة الذرية''.

إن المبالغ المالية التي اقترحتها لجنة الشخصيات البارزة لتدابير تستهدف تعزيز فعالية الوكالة متواضعة جدا. لكن الأمر لا يقتصر على المال وحده. فالوكالة لا تعمل في فراغ. والالتزام السياسي بأهداف الوكالة بحاجة إلى التجديد على أرفع مستوى لتشجيع نقل التكنولوجيا النووية إلى العالم النامي وتوطيد الأمان والأمن وتقوية عدم الانتشار وتسريع عملية نزع السلاح النووي بطبيعة الحال.

علاوة على ذلك، إن المشاكل التي تواجه العالم على الحلبة النووية واضحة أمام ناظرينا جميعاً. ويمكن للوكالة أن تفعل الكثير لمعالجتها إذا أُعطيت السلطة والتكنولوجيا والموارد. إن ما هو معرَّض للخطر يتجاوز بكثير مستقبل الوكالة. إننا نتكلم عن التنمية والأمن الدوليين، وعن نوع العالم الذي نريد أن نتركه لأبنائنا في النهاية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر لعرض مشروع القرار A/63/L.6.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أرحب بالسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن أوجه إليه، بالنيابة عن وفد الجزائر، شكرنا الصادق على عرض التقرير السنوي عن عمل الوكالة لعام ٢٠٠٧، وعلى المعلومات الثمينة التي قدمها عن أنشطة الوكالة أثناء الفترة التي يغطيها التقرير.

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأثني على عمل السيد البرادعي على رأس الوكالة، وأن أحيي الجهود الدؤوبة التي

بذلها أثناء ولايته، والإجراءات التي اتخذها، لا سيما تلك التي تستهدف تحقيق أهداف وتطلعات جميع الدول الأعضاء في ترسيخ مبدأ الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ويشرف الوفد الجزائري كثيرا أن يتبوأ رئاسة مجلس محافظي الوكالة عن هذه السنة. وبتلك الصفة، يشرفني أن أقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/63/L.6. وأشكر جميع مقدمي مشروع القرار المدرجين في تلك الوثيقة وفي الإضافة، التي ستصدر لاحقا. كما أود أن أقول إن قائمة مقدمي مشروع القرار ما زالت مفتوحة.

إن مشروع القرار المقدم لكي تنظر فيه الجمعية يجسد توافقا واسع النطاق في الآراء بين الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي تم التوصل إليه في مشاورات سابقة في فيينا. إنه نص بسيط وموجز ووقائعي يستند إلى القرار ٢/٦٢، الذي اتخذته الجمعية بتوافق الآراء في دورتها الثانية والستين. ويحيط مشروع القرار المقترح علما بالتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبالقرارات التي اتخذها المؤتمر العام للوكالة، الذي عقد في فيينا في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ويعيد مشروع القرار هذا تأكيد الدور الأساسي الذي تضطلع به الوكالة في التشجيع على تطوير الطاقة الذرية وتطبيقها العملي في الاستخدامات السلمية، وفي نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وكذلك في السلامة والتحقق والأمن في المجال النووي. كما أنه يناشد الدول الأعضاء أن تواصل دعمها لأنشطة الوكالة.

ويحدوني الأمل في أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار دون تصويت، كما فعلت في دورتها السابقة.

السيد دي ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي وكرواتيا وألبانيا. ويود الاتحاد الأوروبي أن يهنئ أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والسيد محمد البرادعي، مديرها العام، على العمل الممتاز الذي اضطلعت به الوكالة خلال العام الماضي. كما نود أن نشكر المدير العام على تقريره عن أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال عام ٢٠٠٨.

وتعرب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن سرورها لنتائج المؤتمر العام الثاني والخمسين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي عقد في فيينا في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ولا سيما للقرارات والمقررات التي اتخذت في هذا المؤتمر.

وكما حدث في الماضي، يشارك الاتحاد الأوروبي في تقديم مشروع القرار بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/63/L.6) ونحن نؤيد محتواه. وإن مشروع القرار، الذي شارك في تقديمه ٤١ بلدا أخرى، يجسّد اتفاقا واسع النطاق بين الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نشيد بالجهود التي بذلتها رئاسة مجلس محافظي الوكالة إشادة خالصة، ونأمل أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء، كما جرى في العام الماضي.

إن الركائز الثلاث للنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية – وهي التحقق والسلامة والتطبيقات النووية – تعتبر من أهم مواضيع الساعة أكثر من أي وقت مضى، وذلك مع تزايد الانتشار النووي في جميع أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، يولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة لمضمون تلك الركائز، لأنها تساهم إسهاما كبيرا في تعزيز السلام والأمن في العالم.

ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد دعمه الكامل للعمل الذي تضطلع به الوكالة في خدمة أهداف التعاون النووي السلمي والسلامة النووية. وتظل الوكالة الدولية للطاقة الذرية أفضل منتدى مؤهل لضمان الاستعمال المسؤول للحقوق غير القابلة للتصرف في استخدام الطاقة النووية في

الأغراض السلمية. كما نقر بأنها تضطلع بدور حاسم في ميدان التحقق النووي على الصعيد العالمي. وتزداد أهمية ذلك الدور حيث يواجه العالم حاليا أزمات مزعجة للغاية في مجال الانتشار.

وفيما يتعلق بالسلامة في المجال النووي، نود أن نذكر مرة أخرى صندوق الأمن النووي التابع للوكالة، والذي يدعمه الاتحاد الأوروبي باستمرار. وندعو جميع الدول إلى أن تلتزم بالمساهمة في هذا الصندوق دون تأخير.

وتشكل الاتفاقات العامة للضمانات والبروتوكولات الإضافية للوكالة المعيار الذي يعتمد عليه في مجال التحقق. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أنها شروط مسبقة من أجل إقامة نظام فعّال للضمانات ويعول عليه. ويجب أن تفي جميع الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بجميع التزاماتها فيما يتعلق باتفاقات الضمانات تلك.

كما يعمل الاتحاد الأوروبي من أجل أن يصبح البروتوكول الإضافي شرطا لعمليات تصدير المواد النووية. ويسري العمل بالبروتوكولات الإضافية منذ أيار/مايو ٢٠٠٤ في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ونحث جميع الدول التي لم تصدق بعد على ذلك البروتوكول أن تفعل ذلك دون تأخير. وفي الواقع، يعد التمسك بذلك الصك أحد أهم سبل التحقق من أن الدول الأطراف تحترم التزاماتها بموجب المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالمثل، ندعو جميع الدول التي لم توقع ولم تنفذ بعد اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية الخاصة بها أن تفعل ذلك دون تأخير، وذلك لأن هذين الصكين يعززان نظام عدم الانتشار الدولي. وهما يسهمان في سلامة جميع الدول ويزيدان الثقة اللازمة للتعاون الدولي من أجل الاستخدام السلمي للطاقة النووية على وجه الحصر.

وفي ذلك الصدد، يسر الاتحاد الأوروبي أن تنفيذ البروتوكول الإضافي وتدابير الشفافية التي تتجاوز ذلك الصك قد سمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تخلص إلى أنه لم تعد هناك أية قضايا معلقة فيما يتصل بالتحقق في ليبيا وأنه يمكن مواصلة أعمال التفتيش هناك بشكل روتيني.

ومن خلال عملنا المشترك في إطار الأمن الجماعي والسياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي، فإننا ندعم أنشطة الوكالة في مجال التحقق النووي والسلامة النووية. كما أننا ندعم تعزيز الاختصاص التشريعي والقواعد الوطنية لتنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بالسلامة النووية والتحقق من المواد النووية وغير ذلك من المواد المشعة.

إن تعزيز قدرة الدول على الكشف عن التجارة غير المشروعة في المواد النووية وغيرها من المواد المشعة ومكافحتها يشكل مجالا آخر من المجالات الهامة في التعاون بين الاتحاد الأوروبي والوكالة. ومن المسائل التي تحظى لدينا جميعا بالأهمية، بوجه خاص، هي سلامة وأمن المصادر المشعة ودور مدونة قواعد السلوك التي اعتمدها المؤتمر العام للوكالة في عام ٢٠٠٣. ولهذا السبب التزم الاتحاد الأوروبي باحترام هذه المدونة، وفقا للتوجيهات الأوروبية بشأن مراقبة المصادر المشعة المختومة والشديدة المفعول والمصادر المجهولة الهوية. ويحث الاتحاد الأوروبي جميع البلدان على أن تعلن عن استعدادها لاحترام المدونة وتنفيذ التعليمات المتعلقة باستيراد وتصدير المصادر المشعة.

وتواصل الوكالة الاضطلاع بدور أساسي في المكافحة العالمية للإرهاب النووي وانتشار الأسلحة النووية. ومن المهم أن يدرك أعضاء الوكالة القيمة الحقيقية لخبرتها المحايدة.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه إزاء عدم قيام ما يزيد على ١٠٠ دولة بالتوقيع بعد على البروتوكولات

الإضافية وتنفيذها. ونحث تلك الدول على القيام بذلك دون تأخير.

ويجب أن تواصل الوكالة المساهمة بحزم في خفض جميع المخاطر المتصلة بالنشاط النووي، فيما يتعلق بالسلامة والنظام الدولي لمنع الانتشار النووي. وفي ذلك الصدد، يعتقد الاتحاد الأوروبي أنه قد آن الأوان لوضع تدابير عملية فيما يتعلق بالنهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود. ويمكن أن تساهم الآليات المتعددة الأطراف والمتوازنة بشكل كبير في تبديد شواغل البلدان المستفيدة فيما يتصل بسلامة الإمدادات من خلال تيسير الحصول على الوقود النووي والخدمات المرتبطة به، وعن طريق خفض الحاجة إلى الاستثمار في تكنولوجيات معقدة وعالية التكلفة لدورات الوقود، ومن خلال الحد من دواعي القلق فيما يتعلق بالانتشار والسلامة في المجال النووي.

وبالإضافة إلى ذلك، يدرس الاتحاد الأوروبي بعناية حاليا إمكانية تقديم إسهام مالي في المشروع الطموح لبنك الوقود النووي تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويود الاتحاد الأوروبي أن يغتنم هذه الفرصة ليشكر الوكالة على جهودها الرامية إلى إيجاد عالم أكثر سلاما وأمانا، وأن يؤكد من جديد دعمه الكامل لها. وتسعدنا أيما سعادة أن نشارك مرة أخرى هذا العام في تقديم مشروع القرار المتعلق بتقرير الوكالة.

السيد دي ماسيدو سواريس (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): إنه لشرف لي أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية والدول المنتسبة إليها وهي: الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا وبيرو وشيلي وفنزويلا وكولومبيا.

تود الدول الأعضاء في السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية والدول المنتسبة إليها أن تشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، على حضوره وعلى عرضه الجوانب الرئيسية لأنشطة الوكالة. ونود أن نشكر أعضاء وفد الجزائر على عرضهم مشروع القرار بشأن تقرير الوكالة. كما نود أن نعرب عن ارتياحنا إزاء الاختتام الناجح لرئاسة مجلس المحافظين التي تولتها شيلي وهي إحدى الدول الأعضاء في السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية والدول المنتسبة إليها.

تشكل الوكالة الدولية للطاقة الذرية محفلا هاما متعدد الأطراف يكرس جهوده لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. وتقدر بلداننا تقديرا عاليا الوكالة والجهود المبذولة لتحديد أنشطتها في المستقبل. وفي هذا الصدد، تود الدول الأعضاء في السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها أن تشكر المدير العام على إنشاء ”لجنة الشخصيات البارزة“ المكلفة بتحليل تطور الاحتياجات والظروف التي من شأنها التأثير على عمل ووظائف الوكالة حتى عام ٢٠٢٠ وما بعده.

ويمثل تشكيل اللجنة مبادرة قيِّمة يمكن أن تسهم في فهم أفضل للتحديات المستقبلية التي ستتصدى لها الوكالة والمسائل التي يتعين على الدول الأعضاء مناقشتها، إذ أن تلك الدول لا تزال الجهة المسؤولة عن تحديد أولويات الوكالة في المستقبل.

يتناول التقرير مسائل تختلف طبيعتها ودرجات تعقيدها، وسيكون للاقتراحات الواردة فيه بلا شك فائدة كبيرة في التحليل والمناقشات بين الدول الأعضاء بشأن دور الوكالة حتى عام ٢٠٢٠. ونحيط علما بتزايد الأهمية التي يوليها تقرير الوكالة لأنشطة الضمانات التي تقوم بها. ونعتبر أن هذه الأنشطة تشكل أحد الأركان القانونية، وينبغي ألا تضعف المهام الترويجية للوكالة.

وتعرب الدول الأعضاء في السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية والدول المنتسبة إليها عن قلقها إزاء وفاء جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بواجباتها في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي هذا السياق، نؤكد أن حق الدول في الحصول على التكنولوجيا النووية وتوظيفها للأغراض السلمية حق غير قابل للتصرف وفقا لأحكام المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار.

وأود أن أشدد على أن أي نية لإعادة تعريف التوازن الدقيق بين الحقوق والواجبات الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعند القيام بذلك، التطرق إلى التشكيك في شرعية تطلعات الدول الأعضاء إلى التنمية التكنولوجية للأغراض السلمية حصرا، قد يسهم في إضعاف النظام الذي أوجدته المعاهدة والذي يحظى بقبول عام.

ونعرب نحن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية والدول المنتسبة إليها عن تأييدنا الكامل لسلطة الوكالة بصفتها الهيئة المختصة للتحقق من وفاء الدول الأعضاء بواجباتها بموجب اتفاقات الضمانات.

وفيما يتعلق بما يسمى ضمانات الإمداد بالوقود النووي والدور الذي من المحتمل أن تقوم به الوكالة في هذا الصدد، نرى أن المسألة لا تزال تتطلب تحليلا عميقا من جانب جميع الدول الأعضاء. ومن الضروري ألا يُضعف هذا المفهوم الحقوق المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا أن يخلّ بالتوازن الدقيق للمعاهدة.

وندرك أهمية التعاون التقني والمساعدة التقنية في المجال المتعدد الأطراف من خلال المشاركة الفعالة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في اتفاق التعاون الإقليمي لتعزيز العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في ظل رئاسة الأرجنتين منذ أيلول/سبتمبر الماضي.

كما ندرك بارتياح الجهود التي تبذلها الوكالة والدول الأعضاء بهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمن النووي والإشعاعي والنقل وإدارة النفايات. ونود أن نبرز، على وجه الخصوص، التقدم المحرز في مختلف الأنشطة والرامي إلى الحفاظ على الأمن وزيادة درجته، مثل المعلومات وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية للسلامة النووية والإشعاعية، والهياكل الأساسية التنظيمية والوطنية المسؤولة عن المصادر المشعة.

ونؤكد أيضا على فعالية نظام التحقق التابع لوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفه أداة تطمئن المجتمع الدولي بأن أغراض البرامج النووية سلمية. ودون المساس بالضمانات، نرى أن الجهود الرامية إلى تحسين كفاءة الضمانات ينبغي أن تستمر، بمساعدة من الدول الأعضاء.

وأود أن أشير إشارة خاصة إلى النظام المشترك للمساءلة والمراقبة الذي تطبقه الوكالة البرازيلية – الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها، فضلا عن التعاون القيّم بين هذه الوكالة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلى المستوى الثنائي، نرحب بالرسالة المؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨ بخصوص الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، التي بعثت بها الأرجنتين والبرازيل إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونظرا للتوقعات المتوسطة الأجل التي تشير إلى زيادة كبيرة في استخدام الطاقة الكهربائية النووية، وإدراكا منا لأهمية الوصول إلى مصادر طاقة مستدامة في التنمية، نؤيد الجهود التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز الأنشطة المتصلة بالعلم والتكنولوجيا النوويين وتزايد إسهامها في حل المسائل الرئيسية للدول الأعضاء في مجالات حيوية مثل الزراعة والغذاء والصحة البشرية وإنتاج الطاقة وإدارة موارد المياه وحماية البيئة.

وبالمقابل، ننوه بعمل الوكالة المتعلق بالاهتمام بالطاقة الكهربائية النووية وندعم الجهود لضمان وصول جميع المهتمين بالطاقة النووية إلى جميع التطورات في هذا المجال.

ونعتقد بأن الإدارة البعيدة المدى للوقود المستهلك والنفايات وتصريفهما لا يزالان يشكلان تحديا في ضوء الاستخدام المتزايد للطاقة الكهربائية النووية، والزيادة في مخزون الوقود المستهلك. ونقدر جهود الأمانة بشأن الخيارات المتوفرة للتصريف الجيولوجي النهائي للنفايات ذات المستوى الإشعاعي العالي والنفايات المعمِّرة والوقود المستهلك.

ختاما، اسمحوا لي أن أعرب عن دعمنا لجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مكافحة الإرهاب النووي والإشعاعي، ولأنشطتها الهادفة إلى التطبيق العالمي للصكوك القانونية الدولية بشأن الحماية المادية للمواد في المنشآت النووية والمصادر المشعَّة.

السيدة شاباو (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): ترى كوبا أن أنشطة التعاون التقني التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤدي دورا أساسيا لأنها تمكن من تطبيق التكنولوجيات والعلوم النووية لمصلحة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

يجب تدعيم ركن التعاون التقني لدى الوكالة وتوفير الموارد الضرورية له بدون شروط ووفقا لأولويته. فبرنامج العمل لمعالجة السرطان وعلاجه نفسيا، على سبيل المثال، دليل على فوائد التكنولوجيا النووية في مجالات هامة للناس. ويجب تزويد هذه البرامج بالموارد الضرورية لتنفيذها بفعالية.

إن التكنولوجيات النووية مطبقة في كوبا في مجالات حيوية، منها بالتحديد رعاية الصحة العامة والزراعة والغذاء والهيدرولوجيا والحماية البيئية. وهذا ما يفسِّر التزامنا القوي بتعزيز أنشطة التعاون التقني لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد وفَّت كوبا في السنة الماضية، وفاء كاملا وفي الوقت المناسب بواجباتها لصندوق الوكالة للتعاون التقني. ونفذنا أكثر من ٩٠ في المائة من مشاريعنا الوطنية، وقدم بلدنا ٣٠ خبيرا دوليا و ١١ أستاذا جامعيا.

إن الأولوية التي تمنحها كوبا للتعاون بين البلدان النامية مثبتة بمشاركتنا في برامج البحث المنسقة وفي الاتفاقات التعاونية الإقليمية للنهوض بالعلوم والتكنولوجيا النووية في أمريكا اللاتينية.

والتزام كوبا وقدرتها على المشاركة في إجراءات في إطار ركن التعاون التقني الهام لدى الوكالة يتأثران سلبيا بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي غير المشروع والإجرامي الذي لا تزال إدارة الولايات المتحدة تفرضه على كوبا منذ نحو خمسة عقود. ووفقا لحسابات متحفظة، اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، فإن الحصار كبَّد كوبا خسائر بلغت أكثر من ٩٣ بليون دولار.

ونتيجة لهذه السياسة الإجرامية لا يزال من الصعب على بلدي الحصول على المعدات والكشَّافات الكيميائية الهامة جدا واللازمة لمشاريع التعاون التقني. كما ترفض طلبات المتخصصين الكوبيين للحصول على تأشيرات سفر للحؤول دون مشاركتهم في الاجتماعات التقنية للوكالة التي تنعقد داخل الولايات المتحدة.

إن جميع المجالات التي تعمل فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب ولايتها مجالات هامة ويجب الحفاظ على توازن كاف بينها. وكوبا ترفض أي محاولة لمحاباة بقية أركان الوكالة على حساب التعاون التقني. الذي يحتاج إلى موارد مستقرة يمكن التنبؤ بها.

ستشارك كوبا بنشاط في النظر في التقرير المقدم عن دور الوكالة حتى عام ٢٠٢٠ وما بعده. ونحن مقتنعون بان تطوير رؤية الوكالة للمستقبل لا بد أن يكون نتيجة عملية تحليل شامل وعميق تشمل المشاركة النشيطة من جميع الدول الأعضاء.

وبلدي يرفض أية محاولة لاستخدام إمدادات الوقود النووي وسيلة للإكراه السياسي أو الاقتصادي أو لإرساء آلية لاحتكار بضعة بلدان توزيع هذا الوقود. كما أننا نعارض أية محاولة لفرض واجبات الضمانات على بعض الدول التي تتجاوز التزاماتها القانونية.

وتعلق كوبا أهمية كبرى على السلامة الإشعاعية. وفي بلدنا لا نزال نطور البنية الأساسية المطلوبة، وندرب الموظفين الضروريين في هذا المجال. وبلدان فخور بنتائجه المتعلقة بمنع الانتشار والمنعكسة في التقرير المقدم إلى مجلس إدارة الوكالة في آذار/مارس. ومن المهم إبراز أننا – بعد ٤ سنوات فحسب منذ توقيع كوبا على معاهدة عدم الانتشار النووي واتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي – نجد أنفسنا في مجموعة صغيرة مكونة من ٤٧ بلدا لم تجد فيها أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية أية تحويل لمواد نووية معلنة، ولا أي مؤشر على مواد أو أنشطة نووية غير معلنة.

إننا نعيد التأكيد على أنه يجب تنفيذ أنشطة تحقق الوكالة بشكل محايد وغير منحاز. كما يجب رفض جميع المحاولات الرامية إلى ممارسة الضغط أو التدخل في تلك الأنشطة بصورة غير ملائمة مما يسيء إلى كفاءتها ومصداقيتها. فالتحقق يجب أن يحتفظ بصفته التقنية الأساسية.

تعيد كوبا تأكيد اعتقادها بأن الحوار غير المشروط، القائم على المساواة والاحترام المتبادل، هو وحده الذي سيؤدي إلى حل ما يسمَّى قضية إيران النووية. ويجب إيلاء الاحترام الشديد لحق الدول، بما فيها إيران، في أن تستخدم الطاقة النووية للأغراض السلمية، بدون تمييز، ووفقا لواجباتها القانونية ذات الصلة. والوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة الوحيدة المعنية التي يمكنها أن تتحقق من وفاء الدول الأعضاء بواجباتها في إطار اتفاقات الضمانات.

بغض النظر عن النهاية المزعومة للحرب الباردة، يوجد نحو ٢٥ ٠٠٠ سلام نووي في العالم، منها ١٠ ٢٠٠ سلاح جاهز للاستعمال الفوري. وبرامج تطوير الأسلحة النووية لم توقف. وبدلا من دعم نزع السلاح النووي، الذي يُعتبر ويجب أن يبقى الأولوية العليا في مجال نزع السلاح نجد تعزيز تكديس الأسلحة وهدر الأموال على أسلحة جديدة ونُظُم أسلحة جديدة. ومجرد وجود الأسلحة النووية ووجود المبادئ القائمة على امتلاكها واستخدامها، يشكل خطرا حقيقيا على السلم والأمن الدوليين. وكوبا ترفض التطبيق الانتقائي لمعاهدة عدم الانتشار. فالمسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية يجب ألا تبقى موضع تجاهل بينما يجري تعزيز الانتشار الأفقي. وأود أن اختتم كلمتي بتكرار تأييد كوبا الكامل للعمل الهام الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حماية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بطريقة آمنة.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود في مستهل كلمتي أن أعرب عن تقديري للسيد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على جهوده القيمة والتقرير الملهم الذي قدمه للجمعية العامة عن الأنشطة الرئيسية للوكالة في عام ٢٠٠٧.

وكما ذكر عن حق، فإن إمكانية الوصول الموثوق والملائم لمصادر الطاقة أساسي لعملية التنمية. وطيلة العقد الماضي ازداد الطلب على الطاقة بدرجة كبيرة في جميع أرجاء

العالم، وسوف يستمر في ذلك الاتجاه في المستقبل. والطاقة النووية بوصفها مصدرا متجددا للطاقة توفر خيارا جذابا ومناسبا للعديد من البلدان. فالطاقة النووية لا تساعد فحسب على الوفاء بالطلب المتزايد على الطاقة، بل أيضا تخدم بوصفها مصدرا بيئيا حميدا للطاقة. الأمر الذي أدى بعدد كبير من البلدان، وبخاصة البلدان النامية، إلى الشروع في التخطيط من أجل بناء مفاعلات طاقة نووية وتوسعات كبيرة في برامجها القائمة.

وكما ذكر أيضا السيد البرادعي فإن نهضة الطاقة النووية تلوح في الأفق. وفي هذا السياق وبالنظر إلى ما لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية من ولاية وقدرات علمية، خاصة في ما يتعلق بإدارة الاستخدام المدني للطاقة النووية وتعزيزه. والجهود الرامية إلى تعزيز أنشطة التعاون التقني للوكالة والهادفة إلى تحسين قدرات البلدان النامية على إنتاج الطاقة النووية بوصف ذلك عنصرا لمزيج طاقتها، تنبغي مواصلتها بوصفها مسألة ذات أولوية.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أكدت من جديد أهمية هدف الوكالة وأقرت بالحق الثابت لجميع الدول الأطراف في المعاهدة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وبموجب المادة الرابعة من المعاهدة، قامت الدول الأطراف بتيسير أكبر تبادل ممكن للمعدات والمعلومات العلمية والتكنولوجية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. وفي الواقع أن الحق الثابت لجميع الدول الأطراف في التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية من دون تمييز يمثل واحدا من ثلاثة أركان رئيسية ارتكزت عليها المعاهدة. وعلى الرغم من هذه المتطلبات فإن التعاون من جانب البلدان المتقدمة النمو، المورد الرئيسي لتكنولوجيا النووية العالية للدول النامية ما برح عند مستويات غير مقبولة.

وفي الحقيقة أن التعاون النووي بين الموردين والمتلقين تكتنفه القيود والعقبات والتعطيل. فالنادي الحائز للطاقة النووية، بدلا من تعزيز تعاونه خيَّم عليه، في جملة أمور أخرى، التمييز وعدم الشفافية وعرقلة وصول البلدان النامية الأطراف في المعاهدة إلى تكنولوجيا الطاقة النووية تحت ذريعة شواغل عدم الانتشار. ولمعالجة هذه المشكلة بوسع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وينبغي لها أن تقوم بدور حاسم بسعيها إلى تطبيق متوازن وغير تمييزي لأحكام المعاهدة وضمانات الوكالة. فالمحاولات الرامية إلى تسييس عمل الوكالة، بما في ذلك برنامج التعاون التقني لديها تمثل انتهاكا للنظام الأساسي للوكالة، وما من شأنها ألا أن تعرقل قدرة الوكالة على الاضطلاع بمسؤولياتها بطريقة منتظمة.

إن تطبيق نظام الضمانات من بين المهام الرئيسية للوكالة. وبينما تبذل الوكالة جهودا كبيرة لتطبيق وتعزيز عالمية نظام الضمانات في جميع الأنشطة النووية ذات الصلة، من المقلق أن بعض الأعضاء في الوكالة لم يعمل بعد على التوقيع على اتفاقات نظام الضمانات الشامل. ونهيب بجميع هؤلاء الأعضاء الوفاء بالتزاماتهم في اقرب فرصة ممكنة.

وعلاوة على ذلك هناك نزعة خطيرة في عملها تميل إلى الابتعاد عن الحفاظ على المعاهدة وضمان عالميتها. وفي ظل تلك النزعة فإن الذين آثروا عدم الانضمام إلى المعاهدة لا يمارس عليهم أي ضغط للقيام بذلك، بل أيضا يجري تشجيعهم ومكافأتهم بشتى الطرق، بما في ذلك عن طريق التعاون النووي. ومثال على ذلك، النظام الصهيوني الذي سمح له بالحصول على أسلحة نووية هائلة في منطقة الشرق الأوسط المتطايرة ليتحدى إرادة جميع دول المنطقة والمجتمع الدولي المتمثلة في جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وأحيط علما بالقلق الذي أثاره اليوم السيد البرادعي بشأن الجوانب الأمنية لمسألة التحول من الأنشطة السلمية للطاقة النووية إلى برامج تصنيع الأسلحة. وفي ذلك الصدد أود أن اشدد على القلق الرئيسي بشأن أنشطة تلك البلدان النووية التي ليست أطرافا في المعاهدة والتي لديها برامج أسلحة نووية. غير أنه ينبغي لنا أن نكون حذرين من مغبة تكوين انطباع مؤداه أن العضوية في المعاهدة لدولة غير حائزة للأسلحة النووية قد تكون عقبة في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية.

وأود أن أتطرق إلى بعض النقاط المتعلقة بالبرنامج النووي السلمي لجمهورية إيران الإسلامية. إن إيران بوصفها طرفا في المعاهدة تعتبر تطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية حقا ثابتا لها. ولذلك استثمرت موارد بشرية ومادية كبيرة في مجال الطاقة النووية. وهذه السياسة ترتكز على تخطيط طويل الأجل يهدف إلى الوفاء بالاحتياجات المتزايدة من الطاقة في البلاد. وكما شددنا مرارا وتكرارا فإن برنامج إيران النووي ما برح برنامجا سلميا بالكامل وسيظل كذلك. إن جميع التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ تشهد على الطبيعة السلمية لبرنامج إيران النووي. وقد أكدت الوكالة مرارا وتكرارا بأنها لم تر أي دلالات على تحول المواد النووية إلى أسلحة نووية، أو أي نبائط تفجيرات نووية. ونتيجة لتعاون إيران الشديد وما تتحلى به من شفافية تامة في خطة العمل المتفق عليها بين إيران والوكالة في صيف ٢٠٠٧، أمكن حل جميع القضايا المعلقة بشأن تنفيذ نظام الضمانات والانتهاء منها، كما ذكر ذلك السيد البرادعي اليوم. ووفقا للطريقة المتفق عليها في خطة العمل المسجلة في وثيقة الوكالة INFCIRC/711، من الطبيعي أنه لا بد من تطبيع تنفيذ الضمانات في إيران. وفي ذلك الصدد فإن مراعاة أمانة الوكالة للتفاهم المتبادل كما ورد في خطة العمل المتفق عليها عنصر رئيسي.

وما ظلت توصف بالدراسات المدعاة لا تعدو أن تكون وثائق مختلقة قدمها بلد معين للوكالة. وليست لها أي علاقة بمسائل التحقق الناشئة من تنفيذ اتفاق الضمانات المتعلقة بالأنشطة النووية. وفي هذا الأثناء، ظلت إيران تحرم من الاطلاع على الوثائق الأصلية المتصلة بتلك المزاعم، بل وتحرم من الاضطلاع على نسخ من الوثائق. وكبادرة حسن النية، وإلى الحد الممكن، قدمنا بالفعل للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقييماتنا للدراسات المزعومة.

ولا شك أن خطوة إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن ونية مقدمي القرارات التي اتخذت حتى الآن نبعتا من الدوافع الذاتية والاعتبارات الوطنية الضيقة بغية حرمان الشعب الإيراني من حقه غير القابل للتصرف، بدلا من أن تنبعا مما يسمى بشواغل منع الانتشار. وفي ذلك الصدد، فإن المطالبة بوقف تخصيب اليورانيوم مطالبة غير قانونية، ومنطوية على تجاوز للسلطة ومخالفة لأحكام اتفاقية عدم الانتشار. والأمة الإيرانية لن تقبل أبدا المطالب غير القانونية.

وكرر رئيس جمهورية إيران الإسلامية، في خطابه للجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أن الأمة الإيرانية تؤيد الحوار. وأظهرت إيران بالفعل تصميمها، بتقديم عروض مختلفة، بما في ذلك تقديم مجموعة العناصر التي اقترحتها للمفاوضات البناءة لمجموعة ٥+١ في أيار/مايو ٢٠٠٨، على عقد مفاوضات بدون شروط مسبقة لإيجاد حلول للمسائل الناشئة من النهج الظالم والمتحيز الذي تتخذه دول بعينها. وما زال يتعين على مجموعة ٥+١ أن تقدم ردها على مجموعة العناصر التي اقترحتها إيران. والسياسة التي تتبعها بعض الدول بالإصرار على تعليق تخصيب اليورانيوم

بوصفه شرطا مسبقا للمفاوضات لا علاقة لها البتة بالواقع وهي سياسة غير عقلانية وفاشلة. وبدلا من ممارسة النفوذ الاقتصادي والضغط السياسي، ينبغي السعي للتوصل إلى حل يقوم على أساس الواقع والشواغل والالتزامات المشتركة، وبوصفه بديلا لديه مقومات البقاء.

وأخيرا، فإن جمهورية إيران الإسلامية شعبا وحكومة مصممة على ممارسة حقها غير القابل للتصرف في حيازة التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وفي البناء على أوجه التقدم العلمي الذي أحرزته إيران في تطوير جوانب سلمية مختلفة لتلك التكنولوجيا، بما في ذلك دورة الوقود. والتزام إيران بتعهداتها في إطار معاهدة عدم الانتشار التزام راسخ. ولا نطلب شيئا أكثر من ممارسة حقوقنا غير القابلة للتصرف.

السيد بوم (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): باسم وفدي، أود أن أشكر السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وجميع موظفي أمانة الوكالة على الأعمال الممتازة التي أنجزوها في العام الماضي. وأحدث تقرير سنوي (انظر A/63/276) يشهد على النوعية الممتازة لأعمالهم ونطاق هذه الأعمال. ويسرنا أن نكون مرة أخرى من مقدمي مشروع القرار A/63/L.6 بشأن التقرير السنوي للوكالة. ونأمل أن يتم اعتماد مشروع القرار، على النحو المعتاد، بتوافق الآراء.

وتقف الوكالة حاليا في منعطف للطرق، مستخدما العبارة التي ذكرها السيد البرادعي في افتتاح المؤتمر العام الثاني والخمسين للوكالة، الذي عقد في أيلول/سبتمبر هذا العام. واستخدام تلك العبارة مبرر بشكل كامل نظرا لتطورين هامين حصلا بعد الدورة الأخيرة للجمعية العامة، ونود أن نشير إليهما على سبيل التوضيح.

أولا، إن تقرير لجنة الشخصيات البارزة بشأن الوكالة، برئاسة الرئيس المكسيكي السابق إرنستو سيديبو، والذي يعرف بتقرير ٢٠/٢٠، شدد على حقيقة أن التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي أمر أساسي للنهوض بجدول أعمال الضمانات.

ثانيا، لا شك أن قرار مجموعة موردي المواد النووية بالتنازل عن تطبيق الضمانات العامة بوصفه شرطا للتعاون النووي مع الهند ينشئ تحديات جديدة فيما يتعلق بتطبيق نظام الوكالة للضمانات العامة، بما في ذلك البرتوكول الإضافي. ومن الضروري الإقرار بأن نظام منع الانتشار كما نعرفه وصل إلى نقطة تحول وأن علينا أن نبدأ، بدون المزيد من التأخير، عملية للتفكير بغية إرساء الأساس المناسب لبلوغ هدف إنشاء نظام عالمي لمنع الانتشار.

ويرى وفدي أن هذين الجانبين مرتبطان ارتباطا وثيقا. وعلينا أن نكون حريصين على كفالة ألا تؤدي تطورات معينة حصلت مؤخرا إلى زيادة تعقيد التحدي المتزايد الذي تواجهه الوكالة نظرا للتوازن الذي يجب أن تحافظ عليه الوكالة في أنشطتها في مجال التعاون بشأن التكنولوجيا النووية المدنية، من ناحية، وأنشطتها لمراقبة استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، من الناحية الأخرى. وسويسرا، وهي حاليا عضو مجلس محافظي الوكالة، ستواصل تقديم الدعم القوي للوكالة بينما تضطلع بمهمتها.

السيد دابكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالروسية): إن بيلاروس، التي كانت حاضرة عند تأسيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تدعم بنشاط كبير أنشطة الوكالة. ونشعر بالارتياح لأن الوكالة أصبحت منظمة محترمة للغاية وحذرة وتسعى جاهدة لكفالة أن تستخدم الطاقة النووية بأكثر صورة سلمية ممكنة وللأغراض السلمية على سبيل الحصر.

كما تعمل الوكالة بفعالية على تسوية مجموعة من المشاكل الدولية الملحة. وتتسم أنشطة الوكالة بدرجة عالية من الاحتراف المهني.

وتؤكد بيلاروس على موقفها المستمر إزاء ضرورة تعزيز مركز الوكالة. ونرى أن الاتجاهات العالمية في مجالي الطاقة والتنمية الاقتصادية تقتضي زيادة تعزيز دور الوكالة. وبغية تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، اتخذت بيلاروس القرار ببناء محطتها النووية الأولى لتوليد الكهرباء. وسبق ذلك إجراء تحليل طويل ومعمق وشامل. والحاجة إلى كفالة أمن الطاقة وتخفيض انبعاثات الكربون وزيادة الثقة بمؤشرات السلامة فيما يتعلق بتشغيل المحطات النووية لتوليد الكهرباء، فضلا عن المزايا الاقتصادية للطاقة النووية وقدرتها على المنافسة، كانت جميعا عوامل أثرت على قرارنا بتطوير برنامج نووي وطني سلمي.

ويجري العمل حاليا في بيلاروس لإنشاء وتحسين القدرات والبنية التحتية اللازمة لتنفيذ مشروع كبير للطاقة النووية. ونقوم بوضع واعتماد تشريعات متصلة بالطاقة النووية وتحسين الهياكل التي تنظم السلامة النووية والإشعاعية. كما يجري العمل على اختيار موقع لتشييد المحطة النووية لتوليد الكهرباء.

إن بيلاروس حريصة على إقامة أوثق تعاون ممكن مع الوكالة في تنفيذ برنامجها النووي الوطني. ونرى أن التعاون التقني وتعاون الخبراء الذي تقدمه الوكالة للدول التي تنفذ برامج نووية أمر بالغ الأهمية لإرساء الأسس الأساسية للاستخدام المأمون للطاقة النووية في جميع أرجاء العالم. وتمنح بيلاروس اهتماما ذا أولوية للتعاون الدولي في مجال التشغيل المأمون والموثوق به للمرافق النووية، بما في ذلك إدارة الموارد المشعة والوقود النووي المستهلك.

ونحن في بيلاروس ندرك، أكثر من أي شيء آخر، الآثار المحتملة لعدم وجود الآليات المناسبة للسلامة في تشغيل المحطات النووية لتوليد الكهرباء. وقد عانت بيلاروس أكثر من أي بلد آخر في العالم من جراء أسوأ كارثة من صنع الإنسان في القرن العشرين، وهي وقعت في محطة تشرنوبيل لتوليد الطاقة الكهربائية وتنوي بيلاروس مواصلة التعاون عن قرب مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن المسائل المتعلقة بإعادة تأهيل المناطق التي تلوثت في كارثة تشرنوبيل. ونتوقع من الوكالة أن تشارك بنشاط في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة المعنية بتشرنوبيل حتى عام ٢٠١٦ وفي عقد الإنعاش والتنمية المستدامة للمناطق المتضررة.

ولا تنوي بيلاروس أن تقصر نشاطها على تطوير الطاقة النووية. فقد قررنا أن الاستقلالية عن أي مصدر أوحد في تشغيل أي نظام – من الأنظمة المالية إلى أنظمة الطاقة – تجعل تفادي الأزمات ممكنا، بما في ذلك الأزمات العالمية. ونحن مؤيدون ثابتون لتنويع مصادر الطاقة وإمداداتها، بما في ذلك عبر تعميم التكنولوجيات البديلة ومصادر الطاقة المتجددة. وهذه هي إحدى ركائز سياسة التعاون الدولي المسؤول في مجال الطاقة الذي تناصره بيلاروس.

وهناك حاجة إلى كفالة الوصول العادل لجميع الدول إلى تكنولوجيات الحفاظ على الطاقة النظيفة والمعقولة من الناحية الاقتصادية والتي تستخدم مصادر جديدة للطاقة من خلال آلية عالمية للأمم المتحدة لتنظيم هذه العملية. وفي ذلك الصدد، فإننا ننوي خلال دورة الجمعية العامة هذه إجراء مناقشة مواضيعية حول كفالة حصول جميع الدول على تكنولوجيات الحفاظ على الطاقة واستخدام مصادر الطاقة البديلة والمتجددة ومع المراعاة بالطبع لمسألة حقوق الملكية الفكرية.

ومن الواضح أن هناك حاجة إلى نهج شامل لأزمة الطاقة. ولذلك نرحب بقرار السيد البرادعي، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بإنشاء منظمة دولية للطاقة. ونتفق مع الرأي المتعلق بالحاجة إلى جهود منسقة في مجال الطاقة والمجالات ذات الصلة، مثل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتغير المناخ، والحد من الفقر.

إن إحدى الوظائف الأساسية لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي تعزيز النظام الدولي المنشأ لعدم انتشار الأسلحة النووية. وتعتقد بيلاروس أنه، مع مراعاة أحكام اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يجب أن تعمل الآليات الدولية الموجودة معا لكفالة الحصول المتكافئ وغير التمييزي لجميع الدول المهتمة على منافع الطاقة النووية. ولا نستطيع الموافقة على ممارسة تستخدم فيها الدول المتقدمة النمو الاستعداد للتعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية كوسيلة لممارسة الضغط السياسي على الدول النامية. ونحن نعتقد بأنه ينبغي عدم استخدام مثل هذه الهراوة النووية السلمية في الحالات التي تمتثل فيها الحكومات التزاماتها في مجال عدم الانتشار.

وفي الظروف الحالية، نظرا إلى التهديدات والتحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي، تتزايد أهمية دور معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها المنظمة الدولية الوحيدة المنشأة لكفالة التوازن الضروري بين تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والامتثال لنظام المعاهدة المنشأ. وتعلق بيلاروس أهمية كبيرة على عمل الوكالة لتعزيز ودعم فعالية جهودها في مجال الضمانات.

وقد أعاد بلدي تأكيد التزامه مرة أخرى بمبادئ عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز سلطة الوكالة في ذلك المجال من خلال توقيعه على البروتوكول الإضافي لاتفاق ضماناته عام ٢٠٠٥. ونحن نقدر أيضا دور النظام الدولي للرقابة على الصادرات. وقد وضعنا في بيلاروس نظاما وطنيا فعالا للرقابة على الصادرات. وبوصف بيلاروس عضوا في مجموعة موردي المواد النووية، فإنها تمتثل بصرامة لمبادئ المجموعة التوجيهية المتعلقة بالتوريد ومراقبة المنتجات.

ونحن نعتقد بأنه يجب استكمال جهود المجتمع الدولي المتعلقة بمنع الانتشار بخطوات ملموسة في مجال نزع السلاح النووي ومن خلال وضع وتطوير إجراءات لبناء الثقة بين الدول النووية وغير النووية. وفي الوقت نفسه، نحن نستند في سياساتنا إلى جدوى النهج الشامل والواقعي المعتمد إزاء العمليات المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أن نأخذ في الحسبان أن أحد أهم الأهداف لتلك العمليات هو وضع أساس سليم لتمكين الدول من ممارسة حقها في الأنشطة النووية السلمية عملا بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي الختام، نتمنى للوكالة ومديرها النجاح التام في جهودهما المتعددة الأوجه في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

السيد غومبي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تود جنوب أفريقيا أيضا أن تهنئ المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقرير الوكالة السنوي لعام ٢٠٠٧ (انظر A/63/276). ويبين التقرير أن أنشطة الوكالة لا تزال مهمة وحيوية لتعزيز استخدام الطاقة النووية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي منع تحويله إلى استخدامات غير سلمية. كما يزرع التقرير الثقة في تصميم الوكالة على تسريع وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في الصحة والازدهار حول العالم بطريقة مهنية وفعالة ومسؤولة.

ويود وفدي أيضا أن يشكر ممثل الجزائر، بصفته رئيس مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/63/L.6 من أجل اعتماد الجمعية له بتوافق الآراء كالعادة.

وتتفق جنوب أفريقيا مع ملاحظة الوكالة المتعلقة بالدور المركزي للطاقة النووية في الوقت الذي يزداد فيه النقص في الطاقة وترتفع فيه أسعار الوقود الأحفوري. ومن المشجع أن الوكالة تدرك بالمثل، لدى طرح هذه الملاحظة، الحاجة إلى مواصلة السعي إلى تكنولوجيات مبتكرة تهدف إلى كفالة الاستدامة الطويلة الأجل للطاقة النووية من خلال المشروع الدولي للمفاعلات النووية ودورات الوقود المبتكرة. ولقد اكتسبت جنوب أفريقيا الكثير جراء مشاركتها النشطة في هذا المشروع الدولي الذي أثبت أنه منتدى مفيد لدراسة أنظمة الطاقة النووية المبتكرة والمتطلبات المتعلقة بها. وترحب جنوب أفريقيا بنشر الوكالة للتوصيات بشأن منهجية المشروع الدولي لتقييم مختلف أنظمة الطاقة النووية المبتكرة. وجنوب أفريقيا على يقين بأن المزيد من المنافع ستترتب على المرحلة الثانية من هذا المشروع الدولي والتي ستركز على النُهُج المبتكرة لتنمية البنى التحتية والمؤسسات في البلدان المبتدئة ببرامج الطاقة النووية وعلى إنشاء مشاريع تعاونية بين أعضائه. ويثني وفد بلادي أيضا على أنشطة المنتدى الدولي للجيل الرابع وعلى الدور الذي تقوم به تلك المبادرة في أنشطة البحث المتعلقة بالأنظمة الستة للطاقة النووية للأجيال المقبلة.

وتعتقد جنوب أفريقيا أن دور الوكالة في تهيئة البيئة التي تتيح إجراء التطبيقات التكنولوجية النووية – بما في ذلك ما يتعلق باستيلاد النبات من أجل أمن غذائي أعظم، ووسيلة تعقيم الحشرات للسيطرة على الآفات الحشرية، والإدارة الفعالة للمياه وللعمليات الطبية لإنقاذ الحياة – يشكل مساهمة مبتكرة في تعزيز المستويات المعيشية وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

وفيما يتعلق بقطاعي الغذاء والزراعة، يود وفد بلادي تشجيع الوكالة على مواصلة مساعدة الدول الأعضاء عبر مدها بالأدوات التي تساعد على التشخيص السريع وبالبروتوكولات الخاصة بأنظمة الإنذار المبكر من أمراض الحيوانات، إضافة إلى تقديم التدريب لزيادة استخدام تكنولوجيات التشخيص النووية والجزيئية المتعلقة بالطاقة النووية. وقد لاحظت جنوب أفريقيا مع التقدير أن تعاون الوكالة التقني ومشاريعها للبحث المنسق في مجال الزراعة والإنتاج الغذائي قد دعم أكثر من ٦٠ دولة عضوا في عام ٢٠٠٧.

ويتطلع وفد بلادي كذلك إلى تعاون أكبر بين الوكالة وقطاع زراعة الحمضيات في جنوب أفريقيا في مكافحة دودة التفاح الزائفة عبر دمج استخدام وسيلة تعقيم الحشرات مع أساليب أخرى للسيطرة. ويرحب وفد بلادي أيضا بتقدم الوكالة المحرز في دراسة جدوى استخدام وسيلة تعقيم الحشرات ضد البعوض الناقل للملاريا.

وشأنها شأن الكثير من البلدان النامية، تعي جنوب أفريقيا جيدا الدور الأساسي لسلامة المياه في الدفع قدما بالتنمية الاجتماعية – الاقتصادية. ولهذا السبب، يؤيد وفدي تماماً أنشطة الوكالة في إدارة موارد المياه، بما في ذلك جهودها لتعميم هيدرولوجيا النظائر المشعة في البرامج الوطنية والدولية المتعلقة بموارد المياه.

وجنوب أفريقيا تعتبر الصحة البشرية مجالا هاما آخر تؤدي فيه تكنولوجيا التطبيقات النووية دوراً هاماً. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بتعزيز التعاون بين الوكالة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والشركاء الآخرين في مجال التغذية والسرطان. وتدعم

جنوب أفريقيا بقوة برنامج عمل الوكالة بشأن علاج السرطان، حيث أن نسبة ٤٠ في المائة من كل حالات السرطان يمكن منعها، كما يمكن علاج ما يزيد على ٣٠ في المائة من الحالات إذا تم اكتشافها وعلاجها في وقت مبكر.

ومع أن التقرير السنوي للوكالة لعام ٢٠٠٧ يشير إلى أن الصناعة النووية ما فتئت تسجل مستوى عاليا من السلامة والأمن في كل أنحاء العالم، فإن جنوب أفريقيا تؤمن بأن السلامة والأمن النوويين مجال هام يستحق الاهتمام الجدي المستمر. ومن دواعي القلق خلال الفترة قيد الاستعراض، بطء التقدم في عدد المنضمين إلى مختلف اتفاقيات السلامة والمصادقة عليها، على أهمية تلك الاتفاقيات لتحسين الأداء في مجال السلامة وتعزيز ثقة الجمهور.

وعلى الرغم من تلك النواقص، يرحب وفد بلدي بقيام الوكالة بنشر متطلبات للسلامة ومبادئ إرشادية جديدة بالإضافة إلى استخدام خدمات السلامة لدعم تطبيق تلك المعايير على نطاق أوسع. كما أن وفدي يشيد بالوكالة على أنشطتها في مجالات مراقبة المصادر المشعة، وإدارة نفايات المواد المشعة، وإخراج المفاعلات الذرية من الخدمة، وحماية المرضى من الإشعاع، والاستعداد والاستجابة للحوادث وحالات الطوارئ، والمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية. وفيما يتعلق بالأمن النووي، يشجع وفد بلدي الوكالة على الاستمرار في عملها الجيد لتعزيز الأمن النووي والمواد المشعة الأخرى.

وتتفق جنوب أفريقيا على أن تهديد الإرهاب النووي هو أحد التحديات الرئيسية التي تواجه العالم اليوم. ومسألة الحماية ضد الإرهاب النووي مهمة بالنسبة لجنوب أفريقيا، خاصة وأننا قد نستفيد من خبرات الوكالة وسنحتاج إلى معدات في إطار تدابير الأمن العامة التي سنتخذها أثناء بطولة العالم في كرة القدم التي ستقام في جنوب أفريقيا في عام ٢٠١٠.

وتتشاطر حكومتي رأي الوكالة بأن الضمانات والتحقق لهما دور أساسي في تيسير الاستخدام السلمي للتطبيقات النووية من أجل التنمية. ولكن ما زالت هناك حاجة للقيام إلى مزيد من العمل. وتحتاج الوكالة إلى تجهيزها المستمر بالأدوات الملائمة لبث الثقة الدولية بكون أن المواد النووية المعلن عنها في أنحاء العالم تم التحقق الكامل منها وأن الوكالة قادرة على التحقق من أن القدرات النووية لا تستخدم لغير الأغراض السلمية، وقادرة أيضا على تقديم تأكيدات بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة.

وترى جنوب أفريقيا أن على جميع الدول أن تبني الثقة وأن تقدم تأكيدات بأن القدرات النووية تستخدم للأغراض السلمية فقط. وفي هذا الصدد، يحث وفدي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية على الاستجابة للنداءات فيما يتعلق بالإجراءات التي يتعين أن تتخذها بشأن تنفيذ اتفاقات ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقودة مع الوكالة. كما تدعو جنوب أفريقيا الدول الأعضاء إلى زيادة تعاونها مع الوكالة بشأن التعامل مع شبكة أنشطة الانتشار النووي غير المشروعة.

وتسلِّم جنوب أفريقيا بالدور الذي لا غنى عنه الذي يمكن أن يؤديه البروتوكول الإضافي كتدبير إضافي لتوفير الثقة اللازمة والتأكيدات المطلوبة بأن الدول الأعضاء تستخدم تكنولوجيتها النووية حصرياً للأغراض السلمية وأنه لا يجري تحويل مواد معلنة أو غير معلنة إلى برامج أسلحة. وبقدر كون البروتوكول الإضافي اختياريا، فإن جنوب أفريقيا ترى أنه تدبير هام لبناء الثقة والأمن ويؤدي دوراً أساسياً في تهيئة

بيئة مؤاتية لنزع السلاح وعدم الانتشار النووي. ولكن يجب ألا يستخدم كشرط للإمداد بالمواد النووية.

ووفد بلدي لا يفوته أن يختتم بيانه بدون الإشارة إلى صندوق الوكالة للتعاون التقني. وترى جنوب أفريقيا أن ذلك الصندوق يستحق اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة. ويمثل الصندوق التزاما قانونيا وسياسيا يجب الوفاء به. وتشكل مشاريع الوكالة للتعاون التقني لبنات هامة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لا سيما في مجالات أمن المياه ومكافحة الأمراض والجوع والفقر.

وعلى مدار الأعوام، شددت البلدان النامية مراراً وتكراراً على ضرورة تمويل مشاريع الوكالة للتعاون لكي تكون كافية ويمكن التنبؤ بها وموثوق بها. كما أنها شددت على الحاجة إلى زيادة ميزانية التعاون التقني حيث من الواضح أنها غير كافية. وتؤمن جنوب أفريقيا أن الوقت قد حان لإصلاح الخطأ المستمر منذ خمسين عاما من خلال إدماج مشاريع التعاون التقني في الميزانية العادية.

وكما فعلنا في الماضي، أود أن أختتم بياني بالتأكيد من جديد على رأي جنوب أفريقيا الثابت بأن التقدم المستمر والذي لا رجعة عنه في نزع السلاح النووي والتدابير الأخرى المتصلة بتحديد الأسلحة النووية يظل أساسيا في تعزيز منع الانتشار النووي. إن القضاء المنهجي والتدريجي على جميع الأسلحة النووية وضمان عدم إنتاجها من جديد أبداً يبقى الضمانة الوحيدة لعدم استعمالها. وهذا هو هدفنا. ويظل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وجهين لعملة واحدة ويعزز أحدهما الآخر. إن القضاء على الأسلحة النووية الذي يمكن التحقق منه ولا يمكن الرجوع عنه سوف يمنع استعمالها أيا كان الحائزون لها. وهذا ما سيمنع انتشارها بصورة فعالة، لأنك لا تستطيع أن تنشر ما ليس لديك.

السيد أورك الدين (السودان): في مستهل بياني، أود أن أتقدم بالشكر للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقريره الثاني والخمسين المعروض على الجمعية العامة، وما اشتمل عليه ذلك التقرير من برامج وخطط أعدتها الوكالة بغية تطوير نقل التكنولوجيا للأغراض السلمية والحفاظ على نظام عالمي للأمن النووي وتعزيز أمن المرافق النووية، مما يؤكد على الدور المتعاظم الذي كانت ومازالت تؤديه الوكالة، لا سيما في التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية والتنمية.

ويولي السودان أهمية قصوى لما جاء في التقرير بشأن تطبيقات التكنولوجيا النووية لتعزيز الأمن الغذائي، وبخاصة التقنيات المتقدمة في مجالات مكافحة الآفات الحشرية والإدارة الفعَّالة للموارد المائية والتقنيات ذات الصلة بتطوير نظم الري الحديث في المشروعات الزراعية العملاقة. ومن هذا المنطلق، فإن تطوير تعاون الوكالة مع اليونيسيف فيما يتصل بالمجالات التربوية والزراعية، وكذلك مع منظمة الصحة العالمية يكتسب دون شك أهمية متزايدة.

إن مساعدة البلدان النامية في تطوير منظوماتها التشريعية يأتي مكملا لجهود الوكالة في تنفيذ خطط وبرامج التعاون الفني. ونأمل أن يتم تطوير التعاون في إطار البرامج الصحية للوكالة لإحياء ودعم المشاريع الإقليمية والقارية لمحاربة البعوض الناقل للملاريا، التي تعتبر أشد الأمراض فتكا بالإنسان في أفريقيا، وغيرها من الأمراض حتى تتمكن القارة من تحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة الأهداف الإنمائية للألفية، وجدول الأعمال الاقتصادي المتفق عليه دوليا.

ويؤكد وفد السودان على حق الدول في تطوير البحوث وإنتاج الطاقة النووية للاستخدامات السلمية دون تمييز، ووفقا للالتزامات والمرجعيات الدولية، كما يؤكد

وفدنا على ضرورة أن تنأى الدول عن ممارسة الضغوط على الوكالة أو التدخل في أنشطتها حفاظا على مصداقية الوكالة ودورها الحيوي. ومن هذا المنطلق، فإننا ندعو إلى توخي العدالة والإنصاف في معالجة القضايا العالقة مع بعض الدول في هذا الشأن عن طريق الحوار والتفاوض وصولا إلى الحلول المناسبة.

من جهة أخرى، فإن وفد السودان يود التأكيد على موقفه الثابت في دعم وتأييد تطلعات جميع الأقاليم الجغرافية إلى إعلان مناطقها بوصفها مناطق خالية من الأسلحة النووية استناداً إلى معاهدة عدم الانتشار النووي التي تمثل أحد المرتكزات الأساسية في منظومة الأمن والسلم الدوليين. وتأسيساً على ذلك، فإننا نشعر بالقلق لأن منطقة الشرق الأوسط لا تزال بعيدة عن تحقيق هذا الهدف، ومنذ عقود خلت نظراً لاعتراض إسرائيل الدولة الوحيدة التي تمتلك السلاح النووي في هذه المنطقة، وامتناعها عن إخضاع برامجها النووية لنظام الرقابة الشاملة من قِبَل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتجاهلها لمناشدات المجتمع الدولي ودعواته المتكررة في هذا الشأن. إن التزام إسرائيل بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبروتوكولها الإضافي يعتبر حيوياً للقضاء على التوتر الذي تعيشه المنطقة، مما يمهد ويؤدي إلى تعزيز الأمن الإقليمي وصيانة السلم الدولي.

ويقدر وفد بلدي تقديراً عاليا جهود الوكالة في القارة الأفريقية، ونأمل زيادة ميزانية الوكالة خاصة في مجال مكافحة الأمراض، ودعم مؤسسات العلاج النووي، وتخصيص موارد إضافية لهذا الغرض، للإسهام في مكافحة الأمراض والفقر، وخاصة في القارة الأفريقية.

السيد العازمي (الكويت): تناقش الجمعية العامة اليوم بنداً هاماً مدرجاً على جدول أعمالها، لارتباطه الوثيق بالمبادئ التي أنشئت من أجلها منظمة الأمم المتحدة، لا سيما صون السلم والأمن الدوليين.

إن دولة الكويت، بعد الاطلاع على التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تتقدم بخالص التقدير للمدير العام للوكالة، الدكتور محمد البرادعي، وجميع العاملين بها، على ما بذلوه من جهد وعمل دؤوب في سبيل تحقيق غايات ومطامح شعوب ودول العالم، من خلال تعزيز مبادئ الاستخدام السلمي للطاقة الذرية لما فيه خير ومنفعة البشرية.

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة، على عرضه مشروع القرار عن تقرير الوكالة لعام ٢٠٠٧ (A/63/L.6) على الجمعية العامة، والذي ستصوت بلادي مؤيدة له.

إن دولة الكويت، منذ انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨، تركز في تعاونها مع إدارة التعاون الفني التابعة للوكالة، على تنفيذ مجموعة من المشاريع التي تتعلق ببناء القدرات الذاتية وتأسيس المختبرات الخاصة بقياس مستوى النظائر المشعة المتواجدة في مياه وتربة الكويت. وبلدي، إيمانا منها بأهمية إعداد الكوادر الوطنية المؤهلة في مجال الوقاية من الإشعاع النووي والتداول الآمن للمواد المشعة، فقد بادر إلى استضافة حلقات عمل إقليمية بالتعاون مع الوكالة، بالإضافة إلى حرصها الدائم على مواصلة إرسال متدربين للمشاركة في الدورات التدريبية التي تعقد بمقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تؤدي الوكالة دوراً رئيسياً من خلال برنامجها المتعلق بالتكنولوجيا النووية في تبادل المعلومات والمعارف النووية ونقلها إلى الدول الأعضاء، خاصة الدول النامية. ويهدف هذا البرنامج إلى تيسير استخدام العلوم النووية والتكنولوجيات المرتبطة بها والوفاء على نحو مستدام بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء،

وذلك عبر الاستخدام المأمون للطاقة النووية في إنتاج الأغذية، والرعاية الصحية، وإدارة الموارد المائية، وحماية البيئة.

وفي هذا السياق، نؤكد على ما جاء في التقرير السنوي للوكالة الدولية لعام ٢٠٠٧ بشأن تحسين قدرات الدول الأعضاء على تطبيق التقنيات النووية بغرض التخفيف من القيود التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي المستدام، وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا لمعالجة تدهور حالة التربة، والتكثيف المستدام لنظم إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني، ومكافحة الآفات الحشرية الرئيسية باستخدام تقنية الحشرة العقيمة، وتحسين جودة الأغذية وأمانها، والذي يعمل على بناء القدرات في مجال حماية الأغذية والبيئة، وتعزيز جهود الوكالة الدولية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، خاصة في ظل الأزمة الغذائية العالمية التي تشهدها اليوم معظم دول العالم.

إن الدور الحيوي والهام الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية الحيلولة دون استخدام الطاقة النووية لأغراض عسكرية واستثمارها لأهداف سلمية بأكثر السُبل أمانا، لا يمكن أن يحقق غاياته دون أن تتضافر جهود الدول كافة. وإيماناً بهذا الدور، فقد أوصى المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بإجراء دراسة مشتركة لدوله لإيجاد برنامج مشترك في مجال التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، طبقا للمعايير والأنظمة الدولية.

كما نود أن نسجل، بمزيد من الأسف، أن دعوة الوكالة لبعض الدول ذات الأنشطة النووية المتقدمة للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وتطبيق ضمانات الوكالة لا تلقى قبولا أو تجاوبا، الأمر الذي يؤثر سلباً على السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الإطار، فإن منطقة الشرق الأوسط لن تحقق غايتها في الأمن والاستقرار ما دامت إسرائيل الدولة الوحيدة في المنطقة التي لا تزال ترفض إخضاع منشآتها لنظام ضمانات الوكالة مما يشكل عائقاً أساسياً أمام تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار النووي، ويسبب اختلالا عميقا في تقوية نظام عدم الانتشار، ويجعل من استمرار هذا الوضع غير الطبيعي دافعاً قد يشجع دولا أخرى على السعي إلى امتلاك الأسلحة النووية أو تصنيعها بذريعة غض البصر عن التعامل مع الدول التي ترفض فتح منشآتها للتفتيش والتهاون بشأنها.

وفي ظل هذا التعنت الإسرائيلي، فإننا نطالب المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع تأكيدنا على حق دول المنطقة كافة في الحصول على التكنولوجيا والخبرة اللازمة لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، في إطار ما تسمح به المعاهدات الدولية ذات الصلة، وبما يجعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها، منطقة الخليج منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وفيما يتعلق بتطورات الملف النووي الإيراني، وانطلاقاً من إيماننا بضرورة احترام المبادئ والشرعية الدولية ومبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية، فإن دولة الكويت تدعو جمهورية إيران الإسلامية الصديقة لمواصلة تعاونها بشفافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتبديد المخاوف والشكوك حول طبيعة برنامجها النووي، ومعالجة جميع المسائل العالقة، ومنح الدبلوماسية كامل الوقت من أجل ضمان الوصول إلى حل سلمي يمكن أن يتحقق من خلال تحلي جميع الأطراف المعنية بالمرونة والحكمة والمسؤولية.

ولا يسعني في الختام إلا أن أعرب عن أمل بلادي في أن يواصل المجتمع الدولي دعمه للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عملها من أجل التطبيق الكامل، وغير الانتقائي،

لجميع المعاهدات المتعلقة بنزع السلاح، بما فيها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بركائزها الرئيسية الثلاث، وهي نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

السيد وانغ كون (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر السيد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على التقرير (انظر A/63/276) الذي قدّمه عن عمل الوكالة في عام ٢٠٠٧. ونقدر الجهود الضخمة والدور الهام الذي تقوم به الوكالة في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ومنع انتشار الأسلحة النووية.

لقد قطعت الوكالة خلال السنة الماضية شوطا كبيرا في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. وقدمت الوكالة مساعدة للدول الأعضاء من خلال برامجها للطاقة النووية والتطبيقات النووية والتعاون التقني من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها الدول في مجالات إمدادات الطاقة والأمن الغذائي وحماية البيئة. وقد تم إحراز تقدم إيجابي في هذه المجالات.

وفي الوقت نفسه، قامت الوكالة بدور محوري في ضمان الاستخدامات السلمية للمواد والمنشآت النووية وفي منع انتشار الأسلحة النووية. وتقدر الصين الدور الإيجابي الذي تقوم به الوكالة في تيسير الحل السلمي للمسألة النووية في شبه القارة الكورية ومسألة إيران النووية. وقد قامت الوكالة خلال السنة الماضية بتطبيق الضمانات في أكثر من ١٦٠ بلدا وعملت بنشاط على تشجيع توقيع البروتوكولات الإضافية وتنفيذ إطار الضمانات المتكامل.

إن الزخم الدولي لتطوير الطاقة النووية اليوم قوي جدا. وكيفية تطوير الدول الأعضاء للاستخدامات السلمية للطاقة النووية مسألة ذات أهمية ولها تأثير على توجه الوكالة في المستقبل. وترى الصين أنه ينبغي تعزيز دور الوكالة وأدائها بصورة مناسبة.

أولا، من الضروري تعزيز ما لدى الوكالة من خبرات كي تستطيع مساعدة الدول الأعضاء بشكل أفضل في إنشاء هياكلها الأساسية لتطبيقات الطاقة النووية والتعجيل بوتيرة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتوسيع مجالها.

ثانيا، يتعين على الوكالة أن تبذل جهودا إضافية لتعزيز إطارها التنظيمي للسلامة النووية والاستمرار في مساعدة الدول الأعضاء في إنشاء نظم سليمة وفعالة للأمن النووي.

ثالثا، ينبغي للوكالة أن تستمر في معالجة مسائل التحقق بطريقة محايدة ومتوازنة وأن تعمل على تعزيز فعالية نظام الضمانات لديها وكفاءته، وذلك لكي تعمل على زيادة تعزيز عالمية البرتوكول الإضافي وفعاليته.

لقد عملت الصين دائما بنشاط على دعم برامج الوكالة للتعاون التقني وشاركت فيها. ونتمتع بتعاون وثيق مع الوكالة والدول الأعضاء ذات الصلة. ومن دواعي سروري أن أذكِّر بالتعاون المثمر للغاية بشأن الأمن النووي بين الصين والوكالة خلال تحضيراتنا للألعاب الأولمبية في بيجين لعام ٢٠٠٨. فلقد أرسلت الوكالة إلى الصين خبراء أكفاء لتقديم المشورة والتدريب. وقدمت للصين أيضا معدات للكشف النووي كانت في أمَس الحاجة إليها. وفي أيار/مايو هذا العام، في أعقاب الزلزال المدمِّر الذي ضرب وينشوان في مقاطعة سيشوان الصينية، قدمت الوكالة من خلال برنامجها للمساعدة التقنية معدات للكشف عن المواد المشعة والتدريب المناسب عليها. وقد أدى ذلك دوراً هاما في عمليات البحث التي أعقبت الزلزال باستعمال

المصادر المشعة. وتود الحكومة الصينية أن تعرب عن شكرها الخالص للوكالة على كل هذه الجهود.

وكما هو الحال دائما، ستدعم الصين الوكالة وستواصل العمل مع الدول الأعضاء الأخرى والأمانة العامة لضمان تحقيق المزيد من التقدم في عمل الوكالة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرني كثيرا أن أرحب بالسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن أشكره على تقديم تقرير الوكالة السنوي.

إن الوكالة، ولأكثر من ٥٠ عاما، هي المركز العالمي للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ولقد شجعت روسيا باستمرار على تعزيز دور الوكالة ومكانتها. وسوف نواصل بنشاط دعم الأنشطة المتعددة الجوانب التي تقوم بها الوكالة. ونقدِّر الجهود التي يبذلها السيد البرادعي، الذي تدين له الوكالة بقدر كبير من نجاحها.

إننا نعتقد أن إدخال المزيد من التحسين على أنشطة الوكالة ينبغي أن يستند إلى نهج متوازن في تنفيذ جميع المهام الموكلة إليها. ونؤمن بأن المهمة الرئيسية للمستقبل القريب هي تهيئة الظروف التي في ظلها تستطيع جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الاستفادة بمنافع الطاقة النووية بحرية وبصورة تامة بما يتفق مع متطلبات نظام عدم الانتشار النووي.

إن المشروع الدولي للوكالة المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود المبتكرة، الذي يتم تنفيذه بمبادرة من روسيا منذ عام ٢٠٠٠، هو مثال على التعاون الناجح. ونقدِّر حق التقدير نتائجه والسمعة الدولية الكبيرة التي حاز عليها والتوجهات الإيجابية الجديدة في تنفيذه وتطويره. ونعتزم الاستمرار في دعم هذا المشروع، بما في ذلك عن طريق الوسائل المالية.

ويعتبر الاتحاد الروسي المسائل المتصلة بضمان الحصول على خدمات دورة الوقود النووي وحل مشكلة إدارة الوقود النووي المستنفد والنفايات المشعة مفتاحا لتطوير الطاقة النووية على نطاق واسع. ومن الواضح جدا أن للوكالة دورا مركزيا في تعزيز النهج المتعددة الأطراف، وسوف ندعم الوكالة بشكل فعال في هذا المجال. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الدول المعنية لتحديد المبادرات المتعلقة بالنهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي وتنسيقها حيثما كان ذلك عمليا وممكنا. ولذلك قمنا دائما بتنفيذ المبادرة الروسية لإنشاء هيكل أساسي عالمي للطاقة النووية، والذي من شأنه أن يمكننا من ضمان وصول جميع الأطراف المعنية إلى الطاقة النووية بصورة عادلة مع الامتثال الدقيق لأحكام النظام الذي وضعته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولتحقيق الأهداف التي حددتها المبادرة، أنشأنا في الاتحاد الروسي في عام ٢٠٠٧ مركزا دوليا لتخصيب اليورانيوم بالاشتراك مع جمهورية كازاخستان في مصنع أنغارسك الاتحادي للخلايا الإلكتروليتية الكيميائية. ونحن ممتنون للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقييمها الإيجابي لمبادرة روسيا، وخاصة ما يتعلق بإنشاء هذا المركز الدولي، الذي هو مفتوح لمشاركة الدول من الأطراف الثالثة دون شروط سياسية. وفي الوقت الحالي، يتم وضع اللمسات الأخيرة على إجراءات انضمام أرمينيا وأوكرانيا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، تم رسميا إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإدراج المركز في قائمة المنشآت الروسية لدورة الوقود النووي التي يمكن أن تشملها ضمانات الوكالة.

ونظرا لعدد الأفكار المطروحة فيما يتعلق بضمان إمدادات الوقود، من الواضح أن الوقت قد حان للنظر في تنسيق النهج لترسيخ إمدادات الوقود المضمونة هذه. وقد تم عرض الرؤية بشأن ما ينبغي أن تكون عليه هذه المبادئ خلال الدورة الثانية والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونرى أن ذلك ضروريا لبناء قدرات الوكالة بصفتها الهيئة الدولية الوحيدة ذات السلطة اللازمة لتقييم امتثال الدول لالتزاماتها في مجال عدم الانتشار النووي.

ومن صكوك الوكالة الفعالة في الميدان البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات. والبروتوكول الإضافي مرشح في المستقبل لأن يصبح معيارا عالميا للتحقق من امتثال الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لالتزاماتها ومقياسا موحدا في مجال الحد من الصادرات النووية. ونعتزم مواصلة تقديم المساعدة للوكالة في تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك بطرق منها برنامجنا الوطني لضمانات الدعم العلمي والتكنولوجي.

وقد صدّقت روسيا على بروتوكولها الإضافي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ونرجو أن تحذو حذوها في أسرع وقت جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى ذلك الصك الهام، ولا سيما الدول المشتركة في أنشطة نووية كبيرة أو تمتلك مخزونات هامة من المواد النووية.

واليوم، تعدُّ القدرة على الرد الملائم والجيد التوقيت على تهديد الإرهاب النووي من أهم العوامل في ضمان الأمن الوطني لفرادى الدول وللمجتمع الدولي بصفة عامة. وننوه في هذا الصدد بالمساهمة القيمة لخبراء الوكالة في تنفيذ المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وتعزز هذه المبادرة وتكمل بدرجة كبيرة أنشطة الوكالة في إطار تنفيذ خطة الوكالة للأمن النووي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩. ونعتزم مواصلة تحسين بارامترات تعاوننا العملي في هذا المجال، بما في ذلك التعاون من حيث دعم الموارد.

ونساند التعاون الفعلي من جانب الوكالة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من المنظمات والهياكل الدولية في مسألة مكافحة خطر الإرهاب النووي. وقد صدّق الاتحاد الروسي على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. ونهيب بجميع الدول أن توقع على كل من الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها وأن تصدق عليها إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد.

ومن الأعمدة الثلاثة التي يستند إليها نشاط الوكالة بكامله ضمان السلامة النووية والوقاية من الإشعاع. ونرحب بالجهود التي تبذلها الوكالة لمساعدة الدول على إقامة وتعزيز الأطر التنظيمية في ذلك المجال. ونعتزم مواصلة تقديم الدعم الفعال للوكالة في جهودها المبذولة لتعزيز التعاون الدولي في مجال السلامة النووية والأمن الإشعاعي، والنقل المأمون للمواد النووية والإشعاعية، وإدارة النفايات المشعة.

ونعلّق أهمية كبيرة على تنفيذ مشاريع التعاون التقني المرتبطة بإزالة اليورانيوم العالي التخصيب من مفاعلات البحث السوفييتية التصميم. وفي عام ٢٠٠٧، قدّم الاتحاد الروسي المساعدة التقنية في إزالة الوقود من فييت نام وبولندا والجمهورية التشيكية.

وتعتزم روسيا مساعدة أوكرانيا على تحسين الأمان في موقع محطة الطاقة النووية في تشرنوبيل والتعجيل ببدء وقف تشغيلها. وسوف نخصص مبلغ ١٧ مليون دولار لهذا الغرض في حساب الأمان النووي وصندوق ملجأ تشرنوبيل.

ومن المجالات الهامة لأنشطة الوكالة تنفيذ برنامج التعاون التقني. وما برح الاتحاد الروسي يقدم مساهماته

الطوعية بالكامل لصندوق الوكالة للتعاون التقني ويعتزم الاستمرار في ذلك. ونحبِّذ المحافظة على الآلية الحالية لتمويل صندوق التعاون التقني على أساس الاشتراكات التي تدفعها الدول الأعضاء بالعملات المحلية، والتي تقدّر قيمتها بموجب جدول الأمم المتحدة وفقا للممارسة الحالية.

ويعتزم الاتحاد الروسي تقديم المساعدة لجمهورية أرمينيا في النهوض بسلامة محطة الطاقة النووية الأرمينية. ونزمع تقديم تلك المساعدة ضمن إطار برنامج الوكالة للتعاون التقني واعتماد مبلغ ١٠ ملايين دولار لتلك الغاية.

وأؤكد مجددا دعمنا لمشروع القرار المتعلق بتقرير الوكالة (A/63/L.6). وتعلق روسيا بصفتها من مقدمي مشروع القرار أهمية كبيرة على أعمال الوكالة ولديها الثقة في استمرارها في المستقبل تحقيقا لتعزيز الأمن الدولي.

السيد عبد العزيز (مصر): أود أن أبدأ بالترحيب بالتقرير المقدم من المدير العام لوكالة الطاقة الذرية وبما تضمنه من عرض للأنشطة الهامة والمتنوعة التي اضطلعت بها الوكالة خلال عام ٢٠٠٧. ونؤكد ثقتنا الكاملة في كفاءة الوكالة في أداء رسالتها النبيلة في دعم الاهتمام المتوازن بالمحاور الرئيسية الثلاث لنشاطها: التكنولوجيا والأمان والتحقق.

تولى نائب الرئيس، السيد وولف (جامايكا)، رئاسة الجلسة.

أتم عام ٢٠٠٧ خمسة عقود على إنشاء الوكالة، ساهمت خلالها ضمن نشاطاتها في مجالات عديدة في تنفيذ نظام الضمانات الشاملة، والارتقاء بمعايير الأمن والأمان النووي، وفي نشر الاستخدام الآمن للطاقة النووية، ليشهد العالم بحلول نهاية عام ٢٠٠٧ عمل ٤٣٩ مفاعلا للطاقة توفر ١٥ في المائة من كهرباء العالم، بينما باتت عشرات مفاعلات الطاقة إما تحت الإنشاء أو في مرحلة التخطيط.

وقد دعمت مصر الوكالة منذ إنشائها إيمانا بدورها في دعم السلم الدولي والاستخدام السلمي للتقنية النووية في مجالات تخدم الطموحات النووية للدول النامية وتلبي الاحتياجات الدولية في قطاع عريض من المجالات.

وقد تضاعفت أهمية دور الوكالة حينما تولت مسؤولية إقامة وإدارة نظام الضمانات الشاملة للدول غير النووية، إحدى ركائز منع الانتشار النووي لضمان صيانة الأمن والسلم الدوليين. وقد وعت دول الشرق الأوسط كافة الأهمية المركزية للانضمام لنظام الضمانات الشاملة للوكالة، باستثناء دولة واحدة ما زالت خارجة عنه هي إسرائيل، برغم اعتماد المؤتمر العام للوكالة سنويا لقرار معنون ”تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط“، يطالب إسرائيل بالانضمام إلى نظام الضمانات الشاملة بما ييسر ترتيبات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ويعزز بناء الثقة والاستقرار الإقليميين.

ومما لا شك فيه أن وجود منشآت نووية غير خاضعة لنظام الضمانات الشاملة وغير مستوفية لمعايير الأمن والأمان النووي في الشرق الأوسط أمر يستوجب معالجة إقليمية ودولية فاعلة، خاصة وأن غياب الرقابة الدولية أمر يهدد أمن واستقرار المنطقة بكاملها.

من هنا فإننا ننصح الدول التي لم تعِ أهمية النزاع العربي في تعامل الوكالة على نحو جاد مع القدرات النووية الإسرائيلية بأن تعيد تقييم توجهها غير البنّاء الذي يؤدي فقط إلى تقويض فرص تناول الوكالة لقرار بهذه الأهمية، وهو الأمر الذي تكرر خلال عام ٢٠٠٨ والذي لن يؤدي على المدى الأطول إلا إلى تفاقم الأزمة وتزايد التهديدات النووية في الشرق الأوسط ويؤدي بالتبعية إلى إضعاف دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن الأهمية بمكان أن يتم ترجمة ما تحفل به بياناتنا في الجمعية العامة واللجنة الأولى من دعم للدور المركزي الذي تضطلع به الوكالة في مجال التحقق بتوفير الدعم اللازم لها لأداء هذا الدور على نحو فاعل من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لذلك، وبتعزيز السلطة القانونية للوكالة من خلال تعميم نظام الضمانات الشاملة، مما يمكنها من المطالبة بالتزامات إضافية من الدول لتعزيز قدرتها في مجال التحقق.

وفي وقت يتعاظم فيه احتياج دول العالم النامي إلى مصادر طاقة نظيفة ورخيصة لتحقيق خططها التنموية والارتقاء بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها، ترى مصر للوكالة دورا مركزيا في دعم آفاق التنمية المستدامة والمساهمة الفاعلة في تيسير حصول الدول غير النووية الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار على احتياجاتها المتزايدة من الطاقة النووية في إطار يضمن الحق الأصيل لتلك الدول في جميع أنواع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وفقا لنص المادة الرابعة من المعاهدة.

وتتزايد أهمية دور الوكالة في ضوء القصور الذي ما زال المجتمع الدولي يشهده كماً ونوعاً في مجال نقل تقنيات الطاقة النووية من الدول المتقدمة للدول الأقل تقدما. ومن المؤسف أن نشهد محاولات لفرض المزيد من القيود غير المبررة على حصول الدول غير النووية على المواد والتقنيات اللازمة لتطوير البرامج النووية السلمية من جانب، بينما يتم تيسير حصول دول غير أعضاء في المعاهدة على تقنيات ومواد نووية تفوق أيا مما تم منحه للدول الأعضاء من مزايا. وترى مصر أن ذلك إنما يهدد في الصميم تحقيق عالمية نظام الضمانات الشاملة للوكالة، ويهدد المساعي المبذولة لتضارب تسييسه بصوره تهدد جدواه ووجوده، بل وتهدد جدوى وجود معاهدة منع عدم الانتشار ذاتها في الصميم.

وفي هذا الإطار، وبرغم عدم تنفيذ الدول النووية لالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي بموجب معاهدة عدم الانتشار وصفقة ١٩٩٥ والوثيقة النهائية لمؤتمر عام ٢٠٠٠، ما زالت تلك الدول والدول الأخرى المغطاة بمظلتها النووية تسعى لفرض المزيد من الالتزامات على الدول غير النووية بصورة ضمانات إضافية، متجاهلة الطبيعة الاختيارية لأي التزام دولي جديد يتجاوز اتفاق الضمانات الشاملة والحتمية المنطقية للتركيز أولا على تحقيق عالمية نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل المطالبة بتعزيزه بصورة تمييزية. وإذا كانت الوكالة قد استمرت خلال عام ٢٠٠٧ وحتى الآن، بدراسة الإبعاد الفنية والقانونية والعملية لعدد من المقترحات القائمة لضمان الإمداد بالوقود النووي من خلال منهج متعدد الأطراف لدورة الوقود النووي، فإن ما ذكره المدير العام في تقريره لمجلس المحافظين في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ حول هذا الموضوع يتفق مع موقف مصر الذي لا يرى أساسا لافتراض أن المنهج المتعدد الأطراف لدورة الوقود النووي يقيد بأي صورة الخيارات الوطنية الحرة في هذا المجال، وهو الخيار الذي كفلته معاهدة منع الانتشار النووي للدول غير النووية الأطراف بصورة غير قابلة للتصرف ولا تقبل التقييم.

تؤكد مصر اهتمامها بدعم أنشطة الوكالة في مجال التعاون الفني بالنسبة لنا ولغيرنا من الدول النامية التي تستفيد من هذه البرامج بتوظيف التقنيات النووية في مجالات الصحة والزراعة والغذاء والموارد المائية والنظائر المشعة وتقنيات الإشعاع وغيرها. ومن هذا المنطلق نجدد تأكيدنا على أهمية تدعيم دور الوكالة في مجال نقل التكنولوجيا من خلال تأمين وتزايد التمويل المخصص لأنشطة التعاون الدولية اتساقا مع كون هذا النشاط احد ركائز عمل الوكالة الرئيسية طبقا لنظامها الأساسي. وأخذا في الاعتبار الدور الذي تعني به الوكالة كونها المحفل الدولي المكلف بالعمل في الإطار المتعدد

الأطراف على تطبيق أعلى معايير الآمان النووي في مفاعلات الطاقة النووية والمساهمة في استفادة الدول النامية من الطاقة النووية، فإن مصر كدولة تسعى إلى جعل الطاقة النووية طريقا لاستكمال مسيرة التنمية، تتعاون مع الوكالة في هذا المجال، بما في ذلك في خدمات تقييم الاحتياجات من الطاقة والمشورة الفنية في ما يختص بالتطوير الآمن والفاعل للقدرات الوطنية في مجال الاستفادة من الطاقة النووية. وتتطلع مصر لاستمرار دعم الوكالة لجهودها في هذا المجال. ختاما، أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا بشكل خاص للدور المميز والمتوازن الذي لعبه الدكتور محمد البرادعي، المدير العام للوكالة وموظفي الوكالة خلال فترة قيادته للوكالة منذ عام ١٩٩٧، وما ترتب على قيادته المسؤولة من تطور لهذا الجهاز الدولي شديد الحساسية والأهمية، مؤكدا في هذا الإطار استمرار التزام مصر بدعم الوكالة بكل الصور الممكنة لحماية ما يمثله استمرار دورها المتوازن بالنسبة للمجتمع الدولي من مساهمة في أمنه واستقراره وتطوره العلمي ورفاهه.

السيد شو (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): تشارك سنغافورة أعضاء الجمعية العامة الآخرين في توجيه الشكر إلى المدير العام وموظفيه المكرسين على التقرير الشامل. انظر (A/63/276) وعلى عملهم الرائع. وهذه شهادة على القيادة والمهارات التي يتمتع بها المدير العام. ونود أن نؤكد مجددا تأييدنا الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها نقطة بؤرية عالمية للتعاون النووي تمشيا مع الأركان الثلاثة للتكنولوجيا ألا وهي: الأمن والآمان والتحقق.

ووافق عام ٢٠٠٧ الذكرى الخمسين لتأسيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي كانت تعبيرا محددا عن آمال المجتمع الدولي من أجل تطلعاته نحو ”الذرة من أجل السلم“ وبعد خمسة عقود من التقدم الهام لا تزال أنشطة الوكالة مهمة جدا في الدفع قدما بالاستخدامات السلمية للعلم والتكنولوجيا النوويين من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي ذلك السياق ترحب سنغافورة بمبادرة الوكالة بالتأمل في التحديات والفرص التي سوف تواجهها في السنوات المقبلة. والعمل الأخير الذي قامت به لجنة الشخصيات البارزة المعنية بمستقبل الوكالة لا يزال يمثل ممارسة في أوانها لاستعراض الكيفية التي يمكن بها للأركان الثلاثة، السلامة النووية والتكنولوجيا النووية والتحقق النووي أن تعززه. وتحقيقا لهذه الغاية تقدم سنغافورة تأييدها الكامل للوكالة وتقف على أهبة الاستعداد للعمل مع ذوي المصالح.

وفي الوقت الذي تصبح فيه الطاقة النووية جذابة بشكل متزايد بوصفها مصدرا بديلا للطاقة لدى عدد متزايد من البلدان، فإن الدور الرئيسي للوكالة الذي يتمثل في ضمان طاقة نووية سلمية وآمنة ومأمونة قد نال أهمية متجددة. وفي نهاية عام ٢٠٠٧ بلغ عدد محطات الطاقة النووية التي شيدت في جميع أرجاء العالم. وأفهم من البيان الأخير للمدير العام للوكالة بأن ذلك العدد ازداد إلى ٣٦. من الملاحظ أن الاهتمام المتزايد في استخدام الطاقة النووية يتركز في آسيا استجابة إلى النمو الاقتصادي في المنطقة وما يصاحب ذلك من زيادة في الطلب على الطاقة.

وبموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فإن الدول لديها حق سيادي في تطوير طاقة نووية للاستخدامات السلمية. وفي الوقت نفسه هناك أيضا مسؤولية جسيمة لكي تراعي بعناية مسائل السلام والأمن التي قد تنشأ عن الاستخدام السلمي للطاقة النووية. إن مأساة تشرنوبيل تذكير رسمي للعواقب الشديدة والآثار الضارة في الأجل الطويل الناجمة عن أي حادث خطير في أي محطة طاقة نووية. وأثر ذلك على الناس المتضررين والاقتصادات المحيطة لا يزال ملموسا اليوم. وينبغي لنا أن نتعلم ذلك الدرس لأن العالم لا يستطيع أن يكرر تشرنوبيل.

ومن سوء الطالع أنه على الرغم من أوجه التقدم التي تحققت في العلم والتكنولوجيا وإدخال مخططات مقاومة للزلازل في محطات الطاقة النووية اليوم لا يزال من الممكن أن تقع الحوادث. إن محطة الطاقة النووية في كاشوازراكي – تروي وحادث الزلازل الذي وقع في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧ يمثل تذكيرا صارخا للكيفية التي يمكن أن تقع فيها الحوادث. ولحسن الحظ أن محطة الطاقة النووية صُممت لتحمل الصدمات بما يتجاوز الحد الموصى به من الاهتزازات. فهذا ساعد في تحاشي وقوع مأساة نووية خطيرة محتملة. وفي تلك الحالة فإن النهج الياباني المسؤول نحو السلام جدير بالثناء.

ولكن لا يمكننا الركون إلى الرضاء الذاتي، خاصة عندما نرى مزيدا من الدول تفكر في تطوير طاقة نووية بوصفها بديلا للطاقة التقليدية. والدول التي تضطلع بهذه الخيارات النووية لا ينبغي لها أن تفرط بسلامة شعوبها وشعوب البلدان المنطقة. إن تصاميم المحطات والمواقع بصورة خاصة ينبغي دراستها بعناية. فعلى سبيل المثال، إن المفاعل النووية داخل مناطق الزلازل أو مناطق البراكين النشطة قد تكون مميتة. وإن آثار أي حادث نووي تكون عابرة للحدود وقد تؤثر على المنطقة بشكل عام. ولذلك من الحتمي أيضا المراعاة الجدية للشواغل الإقليمية للسلامة عند تخطيط وبناء المحطات النووية الجديدة لتوليد الكهرباء.

وفي مؤتمر القمة الثاني عشر لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي عقد في سيبو بالفلبين، واعترافا بحاجة المنطقة إلى استكشاف مصادر بديلة للطاقة، كلف زعماء الرابطة الموظفين بمهمة النظر في إنشاء نظام إقليمي للسلامة النووية. وفي مؤتمر القمة الثالث عشر للرابطة، جدد الزعماء مرة أخرى التأكيد على قرارهم بإقامة تعاون على نطاق الرابطة بغية إنشاء نظام إقليمي للسلامة النووية بالتوقيع على إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الاستدامة البيئية.

ونرى أن بوسع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تضطلع بدور مفيد في مساعدة منطقتنا على اعتماد مجموعة من القواعد المشتركة وأفضل الممارسات التي تتماشى مع المعايير الدولية لتصميم المحطات النووية لتوليد الكهرباء وإدارة التكنولوجيا النووية وتطويرها. وفي وسع إنشاء النظم الإقليمية للسلامة والأمن تحت إشراف الوكالة أن تصبح بالغة الأهمية في مساعدة الدول على تطوير قدراتها على أساس بروتوكولات ومعايير السلامة التابعة للوكالة. وسنغافورة ستواصل العمل عن كثب مع الوكالة والشركاء الإقليميين بغية تطوير وتشجيع إنشاء إطار إقليمي للتضامن والتعاون، فضلا عن اعتماد أفضل الممارسات في ذلك المجال. وبتلك الطريقة، يمكن للمنطقة أن تتخذ خطوة بناء ومسؤولة إلى الأمام في تعزيز ثقافة للسلامة فيما بين منظمي ومشغلي المرافق النووية.

واستشرافا للمستقبل، نرى أن من حسن التوقيت أيضا أن ندرس دور الوكالة في المستقبل. ويجدر النظر في عدد من التوصيات الهامة التي قدمتها لجنة الشخصيات البارزة. وهي تشمل زيادة مواءمة المعايير النووية الإقليمية، وانتقال من جانب البلدان من العمليات الدولية الطوعية إلى العمليات الإلزامية لاستعراض الأقران، وعمليات التفتيش الإلزامية لتقييم الامتثال للمعايير النووية بغية المساعدة في زيادة السلامة على نطاق العالم وتعزيز الثقة العامة.

وفي الختام، تود سنغافورة أن تعرب عن دعمها المستمر للأعمال الهامة التي تضطلع بها الوكالة في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والسلامة والأمن، والتحقق. ونناشد بقوة جميع الدول – وخاصة الدول التي لديها التزامات ومسائل معلقة – التعاون الكامل مع الوكالة بغية زيادة تعزيز التعاون وبناء الثقة بوصفه جزءا من جهود المجتمع الدولي للنهوض بالسلام والأمن العالميين.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): باسم الوفد الإندونيسي، أود أولا أن أعرب عن تقديرنا للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقديمه التقرير السنوي للوكالة لعام ٢٠٠٧ (انظر A/63/276). وأتت مدة ولايته في وقت للتحديات العالمية المعقدة. ونشعر بالامتنان له على الأعوام الطويلة التي قضاها في الخدمة الممتازة والجهود الثابتة، التي شهدت الوكالة تصارع تلك التحديات بطريقة فعالة بينما تستعد للتصدي للتحديات المقبلة.

ومن ضمن أكبر انجازات الوكالة إسهامها في إحراز التقدم الإنساني في التطبيقات النووية، وتعزيز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية والمحافظة على السلام والأمن العالميين. ولذلك نود أن نعرب عن تقديرنا الصادق على الدور الذي اضطلعت به الوكالة لفترة طويلة في تشجيع استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية في ظل الركائز الثلاث لولاية الوكالة.

وتولي إندونيسيا أهمية كبيرة للتعاون التقني مع الوكالة، التي تسهم بقدر كبير في تنمية الدول الأعضاء. ولكننا ملتزمون بكفالة أن يوفر لأنشطة الوكالة موارد وافية ومضمونة وثابتة. وظلت إندونيسيا، من جانبها، داعمة لأنشطة التعاون التقني وسددت باستمرار حصتها السنوية في أهداف صندوق التعاون التقني. وتبرعت إندونيسيا لهدف الصندوق لعام ٢٠٠٩ بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

ونرى أن النظام الحالي لتمويل الصندوق، الذي يتكل على التبرعات، ليس عادلا أو قادرا على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للدول الأعضاء، وخاصة البلدان النامية. وبغية تعزيز فعالية وكفاءة التعاون التقني للوكالة، ينبغي للوكالة أن تسعى لتوزيع أكثر توازنا لميزانيتها بغية إبراز الأهمية المتساوية للركائز الثلاث للوكالة، ومن ثم إقامة توازن فيما بين أنشطتها القانونية المختلفة.

وما زال من الأهمية بمكان تعزيز فعالية الوكالة – بما في ذلك أداؤها في أنشطة التعاون التقني – بحيث تتمكن الوكالة من مواجهة تحديات الظروف المتغيرة والاحتياجات المتنوعة للدول الأعضاء. وفي ذلك الصدد، نحن نقيم مبادرة المدير العام لإنشاء لجنة الشخصيات البارزة للتأمل في طابع ونطاق برنامج الوكالة حتى عام ٢٠٢٠ وما بعده. ونشارك الأمل بأن يؤدي التقرير إلى مناقشات فيما بين الدول الأعضاء بحيث تسهم توصيات التقرير في بلوغ الأهداف الإنمائية وتعزيز مصداقية الوكالة وفعاليتها.

وظلت إندونيسيا لفترة طويلة مساندا قويا لتشجيع استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، ولدى الوكالة برنامج كبير وفعال للتعاون التقني مع بلدي. وتشيد إندونيسيا إشادة كبيرة بأعمال الوكالة في المجالات ذات الأهمية الحيوية، مثل الغذاء والزراعة، بما في ذلك أعمالها لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على كفالة الأمن الغذائي المستدام والإنتاجية من خلال تطبيق التقنيات النووية. وتنشيط الزراعة ودعم البحوث بشأن مجموعة من التقنيات، بما في ذلك تحسين أنواع المحاصيل وتقنيات الزراعة، أمران رئيسيان. ويقع في نطاق ولاية الوكالة أن تسهم بقوة في تلك الجهود العالمية الرامية إلى تخفيض حالات نقص الغذاء بالمساعدة على تنفيذ جميع الموارد التكنولوجية والعملية المتاحة في إطار قدراتها.

كما أننا، إذ نضع نصب أعيننا أن المسائل الصحية الرئيسية لوقتنا، مثل السرطان، تتطلب التعاون الدولي المنسق، ندعم برنامج عمل الوكالة لعلاج السرطان. واضطلع البرنامج بدور متزايد في الجهود الدولية لمكافحة

السرطان في العالم النامي. وإندونيسيا مهتمة بالاستفادة من التعاون مع الوكالة في ذلك البرنامج الهام.

ومن الأمور الايجابية أن نلاحظ أن الوكالة زادت الوعي الدولي بدور الطاقة النووية في المستقبل في التصدي للتحدي الخطير لتغير المناخ. ويسرنا أن مجلة التكنولوجيا النووية لعام ٢٠٠٨ أبرزت نتائج الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الذي عقد في بالي بإندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر الماضي، ورسم الطريق للتوصل إلى ما نأمل أن يكون اتفاق كيوتو لما بعد عام ٢٠١٢ بشأن تغير المناخ. وأوضحت المجلة عن حق أن المؤتمر أشار إلى اتخاذ خطوة إلى الأمام في إدارة المخاطر المتصلة بتغير المناخ العالمي.

ونشيد بأعمال المشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية المبتكرة ودورات الوقود. وما زالت إندونيسيا، بوصفها عضوا في المشروع، تدعم أنشطته الرامية إلى الوفاء بالطلبات العالمية على الطاقة وإلى تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ومن ضمن الجهود الرامية إلى تعزيز النظام الدولي للسلامة النووية، شاركنا بفعالية في شبكة السلامة النووية الآسيوية. واضطلعت الشبكة بدور هام في تشجيع إنشاء شبكات السلامة النووية وهي تسهم في أنشطة السلامة النووية للبلدان الآسيوية. ونناشد البلدان الأخرى في آسيا الانضمام إلى الشبكة، وهي الشبكة الوحيدة لتعزيز السلامة النووية في المنطقة. ونناشد الوكالة مواصلة دعمها لأنشطة السلامة النووية الإقليمية التي يتم الاضطلاع بها في إطار شبكة السلامة النووية الآسيوية.

وما زالت إندونيسيا، بوصفها دولة أرخبيلية، تدعم جهود الوكالة الرامية إلى تعزيز التعاون والتنسيق، والتصدي لاحتمال وقوع الكوارث والحوادث خلال نقل الوقود المستهلك والنفايات النووية العالية الإشعاع والمواد المشعة عن طريق البحر، وإحباط الأخطار المحتملة على الصحة البشرية داخل بلدان العبور وفي بيئتها. ونشارك الرأي القائل إن التوسع في الطاقة النووية سينشئ الفرص فضلا عن التحديات وإننا بحاجة إلى إيجاد حل فيما يتعلق بإدارة الوقود المستهلك وتصريف النفايات بغية كفالة التطوير المستدام للطاقة النووية. ومع ذلك، من المهم ألا تؤدي التدابير المتخذة لتعزيز الأمن النووي إلى عرقلة التعاون الدولي في ميدان الأنشطة النووية السلمية، وتبادل المواد النووية للأغراض السلمية، وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وتواصل إندونيسيا دعمها لأعمال الوكالة لتعزيز فعالية وكفاءة نظام الضمانات. ويُعد نظام الضمانات جزءا أساسيا من النظام العالمي لمنع الانتشار النووي وعنصرا أساسيا في تحقيق نزع السلاح النووي. ويسر وفد بلادي أن يذكر أن إندونيسيا، بوصفها طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، قد عملت على إنفاذ اتفاق شامل للضمانات وبروتوكول إضافي، ونفذت ضمانات متكاملة بالتعاون مع الوكالة. ومع ذلك، نشاطر الآخرين القلق بأن تعميم اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية يتقدم ببطء عما كان متوقعا. وينبغي أن يُطبق التعميم على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة لها على قدم المساواة.

وتولي إندونيسيا أهمية كبيرة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتأمل أن تستطيع الأطراف، في المستقبل، صياغة نص توافقي يمكن التوصية باعتماده في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وفي هذا المؤتمر، ينبغي أن تجدد جميع البلدان التزامها بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي، وأن تكثف جهودها من أجل تفعيل الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار بأسلوب متوازن وشامل وغير تمييزي. وينبغي

أن تجهز الوكالة نفسها وتستعد لتلبية الاحتياجات التقنية اللازمة للتحقق من نزع السلاح النووي في المستقبل. ولأن منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي يعزز كل منهما الآخر، ينبغي ألا تغطي الوكالة التحقق في سياق الوفاء بالتزامات منع الانتشار فحسب.

ونرى أن إبرام اتفاق متعدد الأطراف بشأن ترتيبات دورة الوقود يمكن أن يضمن الأمن في مجال إمدادات الوقود النووي، في جملة أمور، ويوفر آلية تكميلية لتعزيز نظام عدم الانتشار القائم، وينبغي أن تجري مناقشته بأسلوب غير تمييزي وشامل. كما ينبغي ألا تقضي الأهداف والأساليب التي تقيم هذه الترتيبات على حق كل دولة في تطوير التكنولوجيا النووية، أو تقيد هذا الحق.

ومنذ مدة طويلة، يكرس المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية اهتمامه بالحالة في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فمن المؤسف أنه لم يتحقق حتى الآن أي تقدم في الجهود المبذولة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونعرب عن قلقنا إزاء هذا الوضع، ونؤكد على مطالبة إسرائيل بأن تُخضِع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة وأن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما طُلب إليها ذلك بالفعل في عدد من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتعرب إندونيسيا عن تقديرها للمساهمة الشاملة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إحراز تقدم في تنفيذ اتفاقات الضمانات في بعض البلدان، بالرغم من الصعوبات التي تواجهها.

وفي الختام، يود وفد بلادي أن يؤكد على أن إندونيسيا تلتزم التزاما عميقا بمسألة استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتدعم بشكل تام العمل الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي أن نتصدى للتحديات التي تواجهنا عن طريق اتخاذ الإجراءات المتسقة والعملية التي ينبغي أن تتحمل فيها جميع الدول، بالعمل معا، نصيبها من المسؤولية. إن تعزيز الوكالة مصلحة مشتركة والتزام تتحمله جميع الدول الأعضاء في الوكالة. ونعتقد أنه من الضروري إجراء مزيد من المناقشات البنّاءة فيما بين الدول الأعضاء لضمان تلبية المطالب والشواغل والأولويات، ولا سيما تلك التي تخص البلدان النامية، على النحو الواجب.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد باكستان أن يبدأ بيانه بالإعراب عن تقديره للتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/63/276) والجهود التي تبذلها الوكالة ومديرها العام، السيد محمد البرادعي، في ذلك الصدد.

يحظى دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بوصفها جهة التنسيق في النهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بأهمية كبيرة في ضوء الطلب العالمي السريع النمو على الطاقة والعجز في الاحتياطيات من الوقود الأحفوري، وكذلك التحديات المتنوعة للآثار البيئية والانتشار. ويمكن أن تقدم الوكالة الدولية للطاقة الذرية مساهمة كبيرة في تلبية الاحتياجات والتصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين، وذلك بضمان الحصول على المواد والتكنولوجيا والمعدات النووية المستخدمة في الأغراض السلمية، على قدم المساواة.

ومن أجل ضمان حق كل دولة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، من الضروري وضع معايير عالمية وغير تمييزية للتعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بما في ذلك توليد الطاقة النووية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تُقدم المبادئ على الظروف والمنافع التجارية. وقد يساعد النهج غير التمييزي في تعزيز التعاون النووي المدني على تقوية الثقة والمصداقية بنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيز نظام عدم الانتشار.

وفي سياق الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، تجدر الإشارة إلى كلمات الرئيس أيزنهاور، رئيس الولايات المتحدة، في خطابه ''الذرّة من أجل السلام'' الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في جلستها العامة ٤٧٠، في عام ١٩٥٣، حيث قال ما يلي:

> ''لا يكفي أن نترع هذا السلاح من أيدي الجنود. بل يجب أن نضعه في أيدي من يعرفون كيف يترعون عنه غلافه الحربي ويكيفونه مع فنون السلام''.

من الضروري أن نضع نموذج ''الذرّة من أجل السلام''، وهو الروح المؤسسة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في مركز أي رؤية مستقبلية للوكالة. ولا يمكن أن نضمن تحقيق ذلك إلا عن طريق الحفاظ على التوازن بين الأنشطة الترويجية للوكالة وعملها في ميادين التحقق والسلامة والأمن في المجال النووي. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الولاية المنصوص عليها في النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالات التحقق والسلامة والأمن تهدف إلى تيسير تحقيق الهدف الأساسي للوكالة، وهو تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

ومن الأساسي أن تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بوصفها من أكثر المنظمات التقنية كفاءة في منظومة الأمم المتحدة، التركيز على طابعها التشجيعي في المجال التقني. وتبرز الأنشطة الترويجية للوكالة على نحو أفضل في برنامجها للتعاون التقني. وتحقق هذه العملية الدينامية لتقديم المساعدة التقنية فوائد ملموسة للدول الأعضاء النامية.

وباكستان أحد المستفيدين الرئيسيين من برنامج التعاون التقني للوكالة. وتقدم الوكالة مساهمة قيّمة في تطوير برنامجنا النووي السلمي. ونود أن نعرب عن تقديرنا العميق لإدارة التعاون التقني على تحقيقها معدل تنفيذ عال، وعلى تنفيذها الممتاز للبرامج.

ومن جانبنا، فقد ساهمنا – وما زلنا مستعدين لمواصلة المساهمة بذلك في المستقبل – في الأنشطة الترويجية للوكالة، عن طريق تبادل خبرتنا مع الآخرين، وتقديم التنسيب في مجال التدريب، وتوفير خدمات الخبراء. وبوصفنا من أوائل الدول الأعضاء في الوكالة، تُعد باكستان منذ مدة طويلة نصيرا قويا لتعزيز التكنولوجيا النووية وتسخيرها من أجل تحقيق السلام والتقدم والازدهار للجميع.

لقد طورت باكستان طائفة كاملة من مرافق دورة الوقود النووي. ولدينا محطتان لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية تعملان الآن، وهناك محطة ثالثة تحت الإنشاء. ونخطط لإنشاء مرفق لتحويل اليورانيوم وتخصيبه لتلبية احتياجات محطاتنا لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية. وكما أعلنّا من قبل، تعتزم باكستان أن تُخضِع ذلك المرفق لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونتطلع إلى المساعدة التي ستقدمها الوكالة لإنجاز خطتنا لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية، بما في ذلك المساعدة في استكشاف واستخراج اليورانيوم في البلد، حتى يمكن استغلال هذا المصدر النظيف لإنتاج الطاقة، إلى أقصى حد ممكن، بدلا من الاعتماد على الوقود الأحفوري.

وبالترادف مع تطوير دورة الوقود النووي، يجري في باكستان تنفيذ برنامج مكثف لتطبيق التكنولوجيا النووية والنظائر المشعة في الزراعة، والهيدرولوجيا، والقطاعين الطبي والصناعي.

ومنذ بدء برنامجها لتطوير الطاقة الذرية، تدرك باكستان دائما أن معايير السلامة والأمن النوويين هدف حيوي في السياقين الوطني والدولي. وبالرغم من أن السلطة التنظيمية الباكستانية للشؤون النووية قد أُنشئت كهيئة مستقلة في عام ٢٠٠١، فإن أصل الحماية المادية للمرافق

النووية وأمن المواد النووية والمشعة يرجع إلى عقود مضت عندما كانت تُدار شؤون السلامة والأمن داخليا عن طريق لجنة الطاقة الذرية الباكستانية. وفي مجال الأمن النووي، حرصت باكستان دائما على تطبيق المعايير الدولية القائمة. ووثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية INFCIRC/225، المعنونة ''الحماية المادية للمواد النووية والمنشآت النووية''، وإن كانت وثيقة توجيهية اختيارية للدول الأعضاء، قد استُخدمت كأساس للتفتيش والتنفيذ في باكستان. كما أننا نعمل وفقا للتوجيه المتضمن في مدونة السلوك للوكالة بشأن السلامة والأمن فيما يتعلق بالمصادر المشعة ونشترك في قاعدة بيانات الوكالة بشأن الاتجار غير المشروع.

إن القانون المؤسس للهيئة التنظيمية النووية الباكستانية يفوض تلك الهيئة بضمان اتخاذ التدابير المناسبة للحماية المادية للمنشآت النووية والمواد النووية من جانب جميع الجهات المرخص لها، ويقضي القانون أيضا بأن تضمن الهيئة تنفيذ القواعد التي تحظر الوصول غير المأذون إلى حيازة أو استعمال المواد النووية المشعة والمنشآت التي تحتوي على تلك المواد.

ومنذ تأسيسها، اعتمدت الهيئة مجموعة من القواعد وحسّنت تلك التي كانت قائمة لكي تتماشى مع المعايير الدولية للسلامة والأمن النوويين.

ومنذ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، تعمل الهيئة على تنفيذ خطة العمل الوطنية للأمن النووي في باكستان. واستخدمت الهيئة معايير السلامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها أساسا للقواعد التنظيمية الوطنية التي تنظم المنشآت والمرافق النووية. وأرست الهيئة تعاونا مثمرا مع الوكالة، ونحن نعرب عن التقدير العميق للمساعدة القيِّمة التي تلقيناها منها في مجالي السلامة والأمن النوويين. ولكننا نحث الوكالة على إيجاد السبل والوسائل التي تيسر نقل التكنولوجيا المتعلقة بالسلامة. كما نحث الدول التي تملك التكنولوجيا النووية المتقدمة أن تتجاوز التأكيد على أهمية السلامة والأمن النوويين إلى اتخاذ خطوات لإزالة القيود المفروضة على نقل التكنولوجيا والمعدات ذات الصلة من أجل النهوض بهدف السلامة والأمن النوويين في كل أنحاء العالم.

وأود أن أختتم بياني بتسجيل التزام باكستان بعدم الانتشار النووي. إن سجلنا بشأن ضمانات الوكالة سجل ناصع وقد نفذنا التزاماتنا على الدوام. ولدينا ضوابط فعالة لتصدير البضائع، والتكنولوجيات والمرافق المتصلة بالأسلحة النووية ونظم إيصالها. وتفي تلك الضوابط بالمعايير الدولية القائمة. وعلى أساس التزامنا الأخلاقي والسياسي بأهدافه، فإننا نؤمن بأن النظام العالمي لعدم الانتشار يجب أن يُعزز بتطبيق أحكامه بطريقة غير انتقائية وغير تمييزية وعادلة.

السيدة إيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر المدير التنفيذي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، على تقريره الشامل وعلى بيانه بشأن التطورات الرئيسية الأخيرة فيما يتعلق بأنشطة الوكالة.

إننا نرحب بنتائج المؤتمر العام الثاني والخمسين للوكالة، المعقود في فيينا في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بما في ذلك الموافقة على عضوية سلطنة عمان، ومملكة ليسوتو، وبابوا غينيا الجديدة في الوكالة. ونرحب أيضا بالدول التي أصبحت أعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠٠٧، وهي البحرين، وبوروندي، والرأس الأخضر، والكونغو، ونيبال.

إن تقرير الوكالة لعام ٢٠٠٧، الذي يجسد ٥٠ عاما من عمل الوكالة الأساسي والمميز، يشير إلى أن الوكالة مستمرة في تطوير أنشطتها في مجالات عديدة للتكنولوجيا النووية التي تنطوي على فائدة كبيرة وأهمية بالغة للمجتمع

الإنساني. ونحن ندعم بكل قوة حاجة الوكالة إلى توسيع التعاون التقني في تطبيقات التكنولوجيا النووية في مجالات الأغذية والزراعة والطب والموارد الطبيعية.

واليوم، سنعتمد مشروع القرار السنوي، الذي يكرر التأكيد على دعم الجمعية العامة القوي للدور الأساسي للوكالة في ''التشجيع على تطوير الطاقة الذرية وتطبيقها العلمي في الاستخدامات السلمية وتقديم المساعدة في هذا المجال، وفي نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وفي السلامة والتحقق والأمن في المجال النووي'' (A/63/L.6). وبالفعل، فإن دور وأهداف الوكالة، التي تعمل بوصفها الأداة الرئيسية لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية لا يمكن المغالاة بتأكيد أهميته. وللأسف، فإن الصراعات والتهديدات في هذا المجال لم تتقلص.

وقد أخفق المجتمع الدولي في حل مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار بسبب عدم وجود توافق في الآراء. ويتعين على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تؤدي دورا رائدا بموجب الأركان الثلاثة لولايتها في مراقبة التكنولوجيا، والسلامة والتحقق من الاستخدامات النووية بين الدول. وإننا ندعم تعزيز وظيفة الوكالة كرقيب لعدم الانتشار، والتحقق في مجالات الإنتاج والحيازة والاستخدام والتصدير والاستيراد لجميع المواد النووية.

وكعضو في الوكالة، فإن كازاخستان تتخذ تدابير فعالة لتنفيذ التزاماتها بتعزيز نظام عدم الانتشار، بما في ذلك البروتوكول الإضافي للاتفاق بشأن تنفيذ الضمانات بين كازاخستان والوكالة. ونحن مهتمون بتعميق التعاون مع الوكالة بشأن الوفاء بعزمنا على زيادة إنتاج اليورانيوم تحت الرقابة الصارمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وكما يشير تقرير الوكالة، فإن استمرار النمو السكاني وإطالة فترة حياة الإنسان يخلقان تحديات في مجال إمدادات الطاقة. والأزمة المستمرة والاضطراب في أمن الطاقة يولدان طلبا متزايدا على الطاقة النووية. وتقدر آخر توقعات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن الاستهلاك العالمي من الطاقة سيزداد بنسبة ٥٣ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، وستكون ٧٠ في المائة من تلك الزيادة في البلدان النامية، التي يوجد فيها ١٧ من مجموع ٢٩ مفاعل نووي قيد الإنشاء حاليا.

وتملك كازاخستان قرابة ١٩ في المائة من الاحتياطي العالمي لليورانيوم المكتشف، وهو ما يعادل ١,٥ مليون طن. وفي عام ٢٠٠٧، بلغ حجم إنتاج اليورانيوم في كازاخستان ٦٣٧ ٦ طنا، مقابل ٢٨١ ٥ طنا في عام ٢٠٠٦، وهذا يعادل زيادة بنسبة ٢٥,٧ في المائة. وفي عام ٢٠٠٨، نعتزم إنتاج ٦٠٠ ٩ طن من اليورانيوم تقريبا. ومن هذا المنظور، فإننا نعتزم زيادة الإنتاج السنوي من اليورانيوم الطبيعي إلى ما يزيد على ٠٠٠ ١٥ طن بحلول عام ٢٠١٠، مما سيجعل كازاخستان أكبر منتج لليورانيوم في العالم.

وإذ تأخذ حكومة كازاخستان هذه الحقائق بعين الاعتبار، فقد اعتمدت برنامجا وطنيا لتطوير الطاقة النووية يتوخى تكثيف التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودولها الأعضاء. ونظرا لاتساع الأنشطة النووية في كازاخستان، تعتزم الحكومة إنشاء هيئة خاصة لتنسيق البرامج الوطنية للاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وتمضي كازاخستان في التنفيذ النشط للطبعة الجديدة لمدونة السلوك بشأن السلامة والأمن فيما يتعلق بالمصادر المشعة. ويجري بنجاح تنفيذ مشاريع تعزيز الضوابط على تأيين المصادر المشعة وعلى الإدارة السليمة والآمنة للمصادر القوية الإشعاع. وتم إعداد لوائح لمصادر تأيين الإشعاع لتقديمها للسجل الوطني، كما يجري إعداد قوائم جرد للمصادر المشعة على أراضي كازاخستان. وإذ يجري تنفيذ تلك البرامج وبرامج أخرى مماثلة، فإننا نتقدم بالشكر

للوكالة الدولية للطاقة الذرية على مساعدتها الفعالة، وكذلك للبلدان المشتركة في تلك البرامج.

وخلال المؤتمر العام للوكالة المعقود في فيينا هذا العام، قمنا بتنظيم معرض عن تخلي كازاخستان عن الأسلحة النووية، والذكرى السنوية السابعة عشرة لإغلاق حقل التجارب النووية في سيميبالاتينسك، ودور بلدنا في تعزيز نظام عدم الانتشار ونظام مراقبة المواد النووية.

كما جسد ذلك الحدث قدرة كازاخستان في ما يتعلق بدورة الوقود النووي من خلال نماذج للعمل الجاري في محطة أولبينسك وفي مفاعلات البحوث التابع للمركز النووي الوطني، فضلا عن تعاوننا مع شركات أجنبية في إنتاج مواد مبتكرة موجهة للتصدير.

ومن ١٨ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩، ستستضيف كازاخستان المؤتمر الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن إصلاح الأراضي الملوثة بالمواد أو المخلفات المشعة. كما نرحب باستعداد الوكالة للعمل مع شركائها في إعداد دراسة بعنوان ”كازاخستان، موجز قطري عن تنمية الطاقة المستدامة“.

وبدعم من حكومتنا، بدأت الشركة المساهمة ”مجمع التكنولوجيا النووية“ عملياتها في كورشاتوف. ومن المتوقع أنها تضع الأساس لاستحداث تطبيقات للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، بما في ذلك الطاقة النووية. وفي العام الماضي، بدأنا بتشغيل معجّل الأيونات الثقيل في أستانا، ونقوم حاليا بتشييد المفاعل الكازاخستاني ”توكامك“ لاختبار المواد في كورشاتوف، ويتجه المشروع صوب تصنيع وتركيب المعدات الأساسية. ونخطط لإنشاء مركز للطب النووي في ألماتي، الذي يشيَّد بدعم من الحكومة أيضا.

إننا نرحب بالاستنتاج، الوارد في التقرير قيد النظر، بأن الصناعة النووية قد استمرت خلال عام ٢٠٠٧ في إظهار قدر عال من السلامة والأمن في جميع أنحاء العالم. وبينما تواصل كازاخستان مكافحة التهديد النووي فإنها تقر بحق كل بلد في تطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية تحت رقابة دولية صارمة، ولا سيما رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتمثل اتفاقات ضمانات الوكالة الشاملة وبروتوكولاتها الإضافية معاييرها الحالية للتحقق. وندعو جميع الدول التي لم تنفذ بعد اتفاقاتها المتعلقة بضمانات الوكالة أو بروتوكولاتها الإضافية أن تفعل ذلك على وجه السرعة.

وعلينا أن نجد السبل لتسوية حالات الصراع التي نشأت في الآونة الأخيرة. وينبغي ألا تتعدى تلك الوسائل على حق البلدان في التطور التكنولوجي أو أن تعرقل حصولها على المعرفة، وينبغي أن نعيد ثقة المجتمع الدولي فيما يتعلق بالأنشطة النووية السلمية.

وتتخذ كازاخستان التدابير اللازمة لتعزيز عملية رصد الإشعاع على الحدود وزيادة تطوير نظامها المعني بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية وغيرها من المواد المشعة. وقد انضممنا إلى مبادرة الشراكة العالمية للطاقة النووية ووقّعنا على إعلان مبادئ خلال الاجتماع الوزاري الثاني لهذه الشراكة، والذي عقد في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ في فيينا. ويتفق بلدنا تماما مع المبادئ الرئيسية للشراكة العالمية ورؤيتها المتعلقة بالتعاون في مجال الطاقة النووية الرامي إلى توسيع نطاق الاستخدام المأمون والآمن للطاقة النووية المدنية في الأغراض السلمية. ونعتقد أن هذه الشراكة تعطي زخما جديدا لتطوير صناعات وطنية نووية وفي مجال الطاقة.

وتمتثل كازاخستان تماما للمعايير المقبولة بصورة عامة في سياستها لمراقبة الصادرات. وباعتبار بلدنا عضوا في مجموعة الموردين النوويين فإنه يتخذ تدابير فعالة للوفاء

بالتزامه بتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أنشأنا نظاما لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية ونحسنه يوميا. وفي الوقت ذاته، ندعو إلى إجراء تمحيص دقيق لأي قيود جديدة تُفرَض على نقل التكنولوجيات النووية، وذلك بغية تفادي وضع عراقيل غير مبررة أمام تطوير الذرة لأغراض سلمية.

ومراعاة من وزارة الطاقة والموارد المعدنية في كازاخستان للتهديد المحتمل المتمثل في المواد العالية التخصيب فقد اعتمدت برنامجا خماسيا لتحويل مفاعل البحوث VVR-K إلى العمل بالوقود المنخفض التخصيب. كما يجري وقف التشغيل على نحو آمن لمفاعل التوليد السريع من طراز BN-350 في أكتاو.

وفي الختام، أود أن أعرب مرة أخرى عن كامل تأييد كازاخستان لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا للمادة الثانية من النظام الأساسي للوكالة، والتي تنص على أن ''الوكالة تسعي إلى التعجيل بإسهام الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار وتوسيع نطاقه في جميع أنحاء العالم''.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن النظر في البند ١٠٤ (أ) من جدول الأعمال، ''انتخاب عشرين عضوا في لجنة البرنامج والتنسيق''، الذي كان من المقرر له أن يتم اليوم، الاثنين ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، قد تم تأجيله إلى موعد لاحق سيُعلن عنه فيما بعد.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.